التقرير السري لمجموعة العمل المالي

استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب

أكتوبر 2018

ترجمة: وحدة المعلومات المالية الليبية

قائمة المحتويات

ملخص 5

1. مقدمة 6

2. مؤشر دعم الإرهاب 6

3. تصنيف الجهات الفاعلة الإرهابية وطرق تمويلها 8

1.3. المنظمات الإرهابية 8

2.3. الإرهابيون الأفراد 9

1.2.3. الأفراد والخلايا الصغيرة 9

2.2.3. المقاتلون الإرهابيون الأجانب 10

4. تعطيل تمويل الإرهاب: الخصائص والأدوات والاستراتيجيات 11

1.4. خصائص الاستراتيجية الفعالة لتعطيل تمويل الإرهاب 11

1.1.4. فهم شامل للمخاطر المحلية والخارجية 11

2.1.4. حلقة الإستخبارات 12

3.1.4. القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية 13

4.1.4 التعاون والتنسيق 14

5.1.4. الإجراءات المستهدفة 14

2.4. أدوات التعطيل 14

5. الحالات: التنفيذ الفعال لإستراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب 17

1.5. الكويت 18

1.1.5. السياق 18

2.1.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 18

3.1.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب 18

4.1.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة تهديدات محددة 18

2.5. العراق 19

1.2.5. السياق 19

2.2.5. نظرة عامة عن مكافحة الإرهاب و تمويله 19

3.2.5. نبذة عن المنظمة الإرهابية، داعش 19

4.2.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة داعش وفروعها.....20
3.5. أيرلندا 21
1.3.5. السياق.....21
2.3.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله.....21
3.3.5. نظرة عامة على تطور مخاطر تمويل الإرهاب.....21
4.3.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة مخاطر تمويل الإرهاب لأيرلندا.....22
4.5. إسرائيل 23
1.4.5. السياق 23
2.4.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 23
3.4.5 لمحة عن التهديدات والمنظمات الإرهابية 23
4.4.5. تنفيذ استراتيجيات التعطيل 23
5.5. إيطاليا 24
1.5.5. السياق 24
2.5.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله.....25
3.5.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....25
4.5.5. تنفيذ إستراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة مخاطر تمويل الإرهاب لإيطاليا.....25
6.5. ماليزيا 26
1.6.5. السياق 26
2.6.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 26
3.6.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....26
4.6.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب في ماليزيا.....27
7.5. موناكو 28
1.7.5. السياق 28
2.7.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 28
3.7.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....28
4.7.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة خطر تمويل الإرهاب.....29
8.5. سلوفينيا 29
1.8.5. السياق.....29
2.8.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 29

3.8.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....29
4.8.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب 30
9.5. اسبانيا 30
1.9.5. السياق 30
2.9.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 31
3.9.5- لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....31
4.9.5- تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب.....31
10.5. المملكة المتحدة.....32
1.10.5- السياق 32
2.10.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله 32
3.10.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب.....32
4.10.5. تنفيذ إستراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب.....32
11.5. الولايات المتحدة الأمريكية.....33
1.11.5. السياق.....33
2.11.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب وتمويله.....34
3.11.5. لمحة عن المنظمة الإرهابية، داعش.....34
4.11.5. تنفيذ إستراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة تنظيم الدولة "داعش" والفروع التابعة لها.....34
5.11.5- لمحة عن المنظمة الإرهابية، القاعدة وفروعها.....35
6.11.5- تنفيذ إستراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة القاعدة وفروعها.....35
7.11.5. نبذة عن منظمة إرهابية مدرجة محلياً، حزب الله.....37
8.11.5. تنفيذ إستراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة حزب الله.....37
6. الإجراءات ذات الأولوية.....39
7. ملاحظات ختامية 40

استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب

(ملخص)

1 - يمثل الإرهاب تهديداً خطيراً للمجتمعات في كل أنحاء العالم وذلك لسعيه للإضرار بالمؤسسات القائمة، فضلاً عن خلق خوف وانقسام في المجتمعات. ولا يمكن للمنظمات الإرهابية والإرهابيين الأفراد ارتكاب أي هجمات بدون تمويل وممولين يدعمون هذا النشاط الإرهابي، وبالتالي فإن الأموال والإمدادات والمساعدات المادية الأخرى هي عنصر ضروري يعتمد عليه الإرهابيون. إن فهم التدفقات المالية المرتبطة بالإرهاب أمر بالغ الأهمية ليس فقط من وجهة نظر التحقيق فحسب، ولكن أيضا لضمان قدرة السلطات على اتخاذ تدابير حاسمة وقائية لتعطيل النشاط الإرهابي قبل أن تتحقق المؤامرة الإرهابية.

2 - يحدد التقرير في الفصل الأول والثاني والثالث التهديدات ونقاط الضعف المحددة ذات الصلة بتمويل الإرهاب التي توجد داخل تصنيف معين للجهات الفاعلة الإرهابية. كما يتم تعريف استمرارية دعم الإرهاب، ويتم أيضاً تقديم لمحة عامة عن مخاطر تمويل الإرهاب ذات الصلة كسياق. يشمل هذا تهديدات التمويل الإرهابي المرتبطة بأنشطة المنظمات الإرهابية، وكذلك الإرهابيين الأفراد و الخلايا الصغيرة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب (FTFs). ولا يخوض هذا التقرير في تفاصيل لنماذج محددة لتمويل الإرهاب[1].

3 – من الممكن اتخاذ إجراءات وقائية عديدة واستخدام وسائل تعطيل من قبل السلطات، تبعاً للظروف المحددة على الأرض. وفي الفصل الرابع، يسلط التقرير الضوء على بعض تلك الوسائل، ويقدم حالات لإجراءات تعطيل فعالة في مجموعة من الظروف المختلفة. وفي القسم الخامس، يتم تسليط الضوء على أمثلة محددة على المستوى القطري على استخدام وسائل التعطيل هذه في تعطيل النشاط الإرهابي في سياق استراتيجي أوسع على المستوى المحلي. وبخلاف تقارير مجموعة العمل المالي السابقة بشأن تمويل الإرهاب، يُعنى هذا التقرير بتقديم خارطة طريق شاملة لاستراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب المحتملة للسلطات التي قد تستخدمها لمواجهة تهديدات إرهابية محددة ومخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بها. وينبغي أن تُولي السلطات هذه الاستراتيجيات المحددة اهتماما كبيراً، لا سيما اللجان التي تعمل على التنسيق لمكافحة الإرهاب وتمويله وسلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية وخدمات الاستخبارات والأمن، واعتباره كدليل لكيفية وضع وتطوير استراتيجيات لتحديد الأولوية بفعالية للنشاط أو الإجراء الخاص بمكافحة الإرهاب وتمويله الذي ينبغي اتخاذه بين السلطات ذات الصلة باستخدام جميع الموارد المتاحة.

4 - وأخيراً، في القسم السادس (الإجراءات ذات الأولوية)، تم تحديد عدد من الممارسات الجيدة التي ينبغي للبلدان أن تنظر في تنفيذها كإجراءات ذات أولوية من أجل تعزيز القدرات المحلية لتعطيل نشاط تمويل الإرهاب. وبشكل عام، تغطي إجراءات الأولوية هذه ثلاثة مجالات أساسية: التحسينات التنظيمية وتعزيز فهم المخاطر لإبلاغ المعنيين بإجراءات التعطيل والقدرات التحليلية والتنسيق لتعزيز إجراءات التعطيل وتنفيذها . بعد ذلك يتم تقديم الأفكار والقضايا الختامية لمزيد من البحث في القسم السابع.

5 - الغرض من هذا التقرير هو توفير مجموعة أدوات تعطيل واستراتيجيات شاملة للسلطات من أجل تعزيز إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب المحلية، فضلاً عن تحديد طرق جديدة يمكن من خلالها للسلطات المختصة أن تعمل معاً بفعالية لتعطيل نشاط تمويل الإرهاب.

1- لمزيد من المعلومات عن أنواع وأنشطة محددة لتمويل الإرهاب، تُشجَّع السلطات على مراجعة تقارير تمويل مكافحة تمويل الإرهاب السابقة، بما في ذلك: مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة (أكتوبر 2015)، مؤشرات مخاطر تمويل الإرهاب (أكتوبر 2016)) تمويل الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا (أكتوبر 2016)، وتمويل التوظيف لأغراض إرهابية (أكتوبر 2017). وتقارير أخرى، مثل تقرير مجموعة العمل المالي بشأن الاتجار بالبشر (يوليو 2018)، وتنظيم الدولة في العراق وبلاد الشام (داعش)، وتحديثات عن تمويل القاعدة والتنظيمات التابعة لها، تقدم معلومات إضافية عن اتجاهات وأساليب تمويل الإرهاب الحالية.

استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب

1- المقدمة

6- يمثل الإرهاب تهديداً خطيراً للمجتمعات في كل أنحاء العالم وذلك لسعيه للإضرار بالمؤسسات القائمة، فضلاً عن خلق خوف وانقسام في المجتمعات. ولا يمكن للمنظمات الإرهابية والإرهابيين الأفراد ارتكاب أي هجمات بدون تمويل وممولين يدعمون هذا النشاط الإرهابي. وبالتالي فإن الأموال والإمدادات والمساعدات المادية الأخرى هي عنصر ضروري يعتمد عليه الإرهابيون. إن فهم التدفقات المالية المرتبطة بالإرهاب أمر بالغ الأهمية ليس فقط من وجهة نظر التحقيق فحسب، ولكن أيضاً لضمان قدرة السلطات على اتخاذ تدابير حاسمة وقائية لتعطيل النشاط الإرهابي قبل أن تتحقق المؤامرة الإرهابية.

7- يهدف التقرير أولاً إلى تحديد التهديدات ونقاط الضعف ذات الصلة بتمويل الإرهاب الموجودة داخل تصنيف معين للجهات الإرهابية. كما يسعى إلى تعريف استمرارية دعم الإرهاب، ويقدم هذا التقرير أيضاً لمحة عامة عن مخاطر تمويل الإرهاب ذات الصلة كسياق. و يشمل هذا تهديدات التمويل الإرهابي المرتبطة بأنشطة المنظمات الإرهابية، وكذلك الإرهابيين الأفراد والخلايا الصغيرة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولا يخوض هذا التقرير في تفاصيل لنماذج محددة لتمويل الإرهاب[2] .

8- من الممكن اتخاذ إجراءات وقائية عديدة واستخدام وسائل تعطيل من قبل السلطات ، تبعا للظروف المحددة على الأرض. ويسلط هذا التقرير الضوء على بعض هذه الأدوات ، ويقدم أمثلة محددة على المستوى القطري ويسلط الضوء على استخدامها في تعطيل النشاط الإرهابي على المستوى المحلي. بخلاف تقارير مجموعة العمل المالي السابقة بشأن تمويل الإرهاب، يُعنى هذا التقرير بتقديم خارطة طريق شاملة لاستراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب المحتملة للسلطات التي قد تُستخدم لمواجهة تهديدات إرهابية محددة ومخاطر تمويل الإرهاب المرتبطة بها. وينبغي أن تنظر السلطات في هذه الاستراتيجيات المحددة، ولا سيما سلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية وأجهزة الاستخبارات والأمن، كتوجيهات بشأن كيفية تطوير وتنفيذ استراتيجيات لتحديد الأولويات الفعالة لمكافحة الإرهاب أو تمويله بين السلطات ذات الصلة باستخدام جميع الموارد المتاحة.

9 - بشكل عام، شارك 33 من الأعضاء والمراقبين من جميع أنحاء الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي في فريق المشروع بمعلومات خلال مسار هذا المشروع، إما استجابة" *لدعوة المعلومات"* أو كجزء من اجتماع الخبراء المشترك في بوسان بجمهورية كوريا في مايو 2018. ويشمل هذا: الأرجنتين و أستراليا و بنغلاديش و بلجيكا و كندا و الصين و مجموعة إيغمونت و فنلندا و فرنسا و ألمانيا و الكويت و الهند و الإنتربول و العراق و إيرلندا و إسرائيل و إيطاليا و ماليزيا و موناكو وهولندا والنرويج ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والاتحاد الروسي وسنغافورة وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وتايلند وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC).

10- يهدف هذا التقرير إلى توفير مجموعة أدوات تعطيل واستراتيجيات شاملة للسلطات من أجل تحسين إجراءات مكافحة تمويل الإرهاب المحلية، فضلاً عن تحديد طرق جديدة يمكن للسلطات المختصة أن تعمل بها معاً بفعالية لتعطيل نشاط تمويل الإرهاب.

2. مؤشر دعم الإرهاب

11- مؤشر دعم الإرهاب ("Continuum")، هو نموذج طورته كندا، يُستخدم لتوضيح العلاقة بين الأطراف الفاعلة المعنية بالتعطيل و التقنيات المستخدمة من حيث صلتها بمنع تمويل الإرهاب والمؤشرات الأخرى للعمل الإرهابي. و يهدف الرسم التوضيحي أدناه إلى تسليط الضوء على تطبيق Continuum في سياق قطاع المنظمات غير الربحية (NPO)؛ كما يمكن أيضاً استخدامه في سياق القطاعات الأخرى.

2- أنظر الهامش رقم (1)، ص 1.

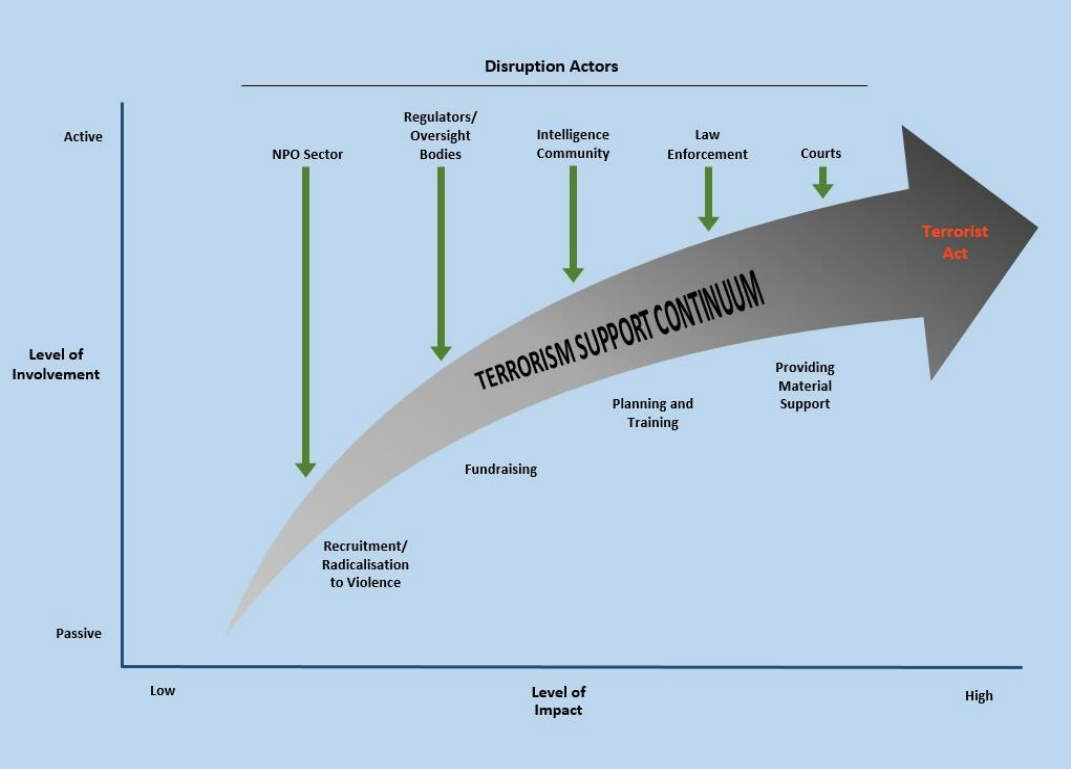

12- يوضح امتداد المؤشر (Continuum) أنشطة تمويل الإرهاب ذات الأثر الشديد، مُتدرجاً من الأدنى إلى الأعلى. وبناءً على ذلك، يتطابق التدرج إلى الأعلى طول المؤشر عادةً مع المستوى الأكثر نشاطاً من مشاركة الأفراد أو الجماعات التي تقوم بأنشطة تمويل الإرهاب. ومع نمو أنشطة تمويل الإرهاب بتأثيرها ونواياها، تزداد مشاركة الجهات الفاعلة المختلفة في تتبع هذا النشاط وتعطيله. وبفضل استجابة هذه الجهات المختلفة و المطلوبة، فإن التنسيق والتعاون المحلي بين السلطات التنفيذية والتنظيمية وسلطات إنفاذ القانون وغيرهم من الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، يعتبر أكثر أهمية من أي وقت مضى (على سبيل المثال، يشمل هذا التعاون بين الأجهزة الأمنية والهيئات التنظيمية وإدارات الرعاية العامة ووحدات الاستخبارات المالية، وما إلى ذلك).

13 - وفي الحد الأدنى من المؤشر، تتمثل أهم عناصر تعطيل تمويل الإرهاب في فهم مخاطر تمويله من خلال الرفع من مستوى التثقيف والتوعية. وبما أن ذلك من مسؤولية القطاعين العام والخاص على حد سواء، إلا أن هناك إجراءات يمكن لبعض الجهات الفاعلة أن تتخذها الآن لتعزيز قدرتها على التعامل مع تمويل الإرهاب. على سبيل المثال، يمكن للمنظمات غير الهادفة للربح[3]، على المستوى التشغيلي، أن تكون قادرة على التعامل مع تمويل الإرهاب من خلال بذل العناية الواجبة القوية، وإدراكهم بمخاطر تمويل الإرهاب[4] التي يواجهونها.

3- http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Risk-of-terrorist-abuse-in-non-profit- organisations.pdf

4 -انظر مكافحة إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح - التوصية رقم 8 (يونيو 2015)

14- ومع ذلك، هناك العديد من التهديدات ما زالت مستمرة على طول المؤشر والتي يصعب على المنظمات غير الهادفة للربح التصدي لها، أو ربطها بالعناصر الفاعلة التي تستخدم أساليب خادعة في محاولة التسلل إلى هذا القطاع. في هذه الحالات، تكون الهيئات التنظيمية والهيئات الرقابية الأخرى، التي تتمتع بالسلطة المناسبة والمدفوعة بالخبرة، في وضع أفضل لمساعدة المنظمات (الشرعية) غير الهادفة للربح في التعامل مع المخاطر وكشف الجهات الفاعلة السيئة من خلال برامج التوعية والامتثال وتطبيق العقوبات. ويتم تعزيز الجهود التنظيمية القطاعية لتخفيف المخاطر من قبل وحدات الاستخبارات المالية وغيرها من الجهات الاستخباراتية، التي يمكنها اختراق محاولات أكثر تعقيدًا لإساءة استخدام هذا القطاع.

15- ومن جهة أخرى، فإن جهود التخفيف التي يضطلع بها القطاع وقدرات التحري للجهات الاستخباراتية يتم تعزيزها عن طريق سلطات الإنفاذ والملاحقة القضائية لسلطات إنفاذ القانون والنظام القضائي. إن الإجراءات التي تتخذها وكالات إنفاذ القانون، والعقوبات الجنائية وغيرها من العقوبات التي يفرضها النظام القضائي ضرورية لردع الانتهاكات المستمرة في المستقبل ومعاقبة مرتكبيها.

16- من المهم الإشارة إلى أن التدوين الخطي لمتسلسلة دعم الإرهاب هو لأغراض توضيحية فقط، حيث أن لا الإرهاب، ولا الجهود المبذولة لتعطيله، تسير بشكل دقيق على نحو خطي. قد لا تكون دائماً أنواع الدعم للإرهاب المشار إليها في المتسلسلة في الترتيب الموضح؛ وبدلاً من ذلك، يمكن أن تكون بالتوازي في نقاط مختلفة على طول المتسلسلة. وبالتالي فإن إشراك الجهات الفاعلة المشاركة في جهود التعطيل ليس مُتطابقاً كما هو موضح، وقد يحدث في كثير من الأحيان بشكل متزامن، مما يتطلب التعاون والتواصل الفعال بين السلطات. ومن الناحية التشغيلية، يتحقق الكشف و التعطيل من خلال الأنشطة المنسقة لعدد من الجهات الفاعلة المختلفة [5].

3. تصنيف الجهات الإرهابية الفاعلة وطرق تمويلها

17- يشكل فهم التدفقات المالية المرتبطة بالمنظمات الإرهابية والإرهابيين الأفراد الذين يشاركون في الإرهاب عنصراً هاماً في تطوير استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب على المستوى المحلي. وبدون هذا الفهم المشترك بين جميع السلطات والهيئات ذات الصلة على المستوى المحلي، يصبح التنسيق والتعاون على المستوى الاستراتيجي أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، قد يؤدي عدم وجود تفاهم مشترك على المستوى الاستراتيجي إلى تحديد أولويات غير متماسكة بين السلطات فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وتمويله ، مما يتسبب في توزيع غير متكافئ لموارد مكافحة الإرهاب وتمويله بين السلطات وداخلها.

18- يعتمد نوع إجراء التعطيل المُتَّخَذ على التهديد الإرهابي المُحَدَّد وما يرتبط به من مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها السلطات. ونظرا للطبيعة المتغيرة لهذه التهديدات والتدفقات المالية المرتبطة بها، سيتعين تكييف استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب على نحو ملائم مع بيئة التهديد. حيث تعتمد المنظمات الإرهابية والأفراد على طرق تمويل وشبكات مالية مختلفة، الأمر الذي يتطلب من السلطات المُختصة تطوير وتحديث أساليب متميزة لمكافحة قاعدة الدعم المالي وإضعاف القدرة على القيام بنشاط إرهابي. وينبغي أن يكون لدى الدول فهم متعمق لِمَوَاطِن ضعفها الرئيسية من أجل تقييم التهديدات الإرهابية التي تسعى إلى استغلال هذه الثغرات واتخاذ إجراءات لمواجهة هذه التهديدات. ونشجع بقوة المشاركة الواسعة من جانب الهيئات متعددة الأقسام من خلال لجان تنسيق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغيرها من الهيئات الاستراتيجية. وتعد مجموعات العمل التشغيلي ومراكز دمج الاستخبارات أمثلة للممارسة الجيدة لمكافحة تمويل الإرهاب.

1.3 المنظمات الإرهابية

19- قد تعمل المنظمات الإرهابية كمنظمات هرمية أو مركزية أو شبكات منفصلة تعمل تحت نفس الراية وبنفس الأهداف المعلنة. وكما لوحظ في تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2015 بشأن المخاطر الناشئة عن تمويل الإرهاب [6]، فإن المنظمات الإرهابية تختلف من حيث الحجم والهيكل ونطاق الوصول والدوافع والتجنيد والقدرات. وقد يكون لهذه المنظمات أنشطة متمركزة في إقليم محدد أو قد يكون لديها طموحات عالمية وتحتاج تمويلاً كبيراً للقيام بالهجمات الإرهابية. وتشمل الأمثلة على ذلك: تنظيم القاعدة و حركة شرق تركستان، إلخ.

20- تستطيع بعض الجماعات الإرهابية أن تستمد مكاسب مالية من الممتلكات الإقليمية. بسبب السكان المدنيين الخاضعين لسيطرتهم المباشرة، وقد ينجم عن سيطرة المنظمات الإرهابية التي تسيطر على إقليم ما خطرًا مباشرًا على السكان المحليين،

5 انظر المعلومات المشتركة بين السلطات لمكافحة الإرهاب و مكافحة تمويل الإرهاب (يونيو 2017)

6- http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Emerging-Terrorist-Financing-Risks.pdf

وقد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير لاستهداف مصادر هذه المنظمات ومدخراتها المالية وذلك لمكافحة الإرهاب وتمويله. ومن الأمثلة على ذلك: تنظيم الدولة في العراق والشام (داعش) [7]، بوكو حرام، حركة الشباب، حركة طالبان.

21- على الرغم من الاختلافات بين الجماعات الإرهابية، وكذلك بين الفروع الإقليمية، هناك دائما حاجة مشتركة إلى أموال لتحويل المخططات إلى أعمال إرهابية، ودعم الأنشطة التي تشارك فيها المنظمات الإرهابية. وتستخدم المنظمات الأموال لست فئات عامة، ويشمل ذلك:

- العمليات
- الدعاية
- التجنيد
- التدريب
- الرواتب أو تعويضات الأعضاء
- الخدمات اجتماعية

22- وغالباً ما تتسم أساليب المنظمات الإرهابية للتمويل أو للحصول على إيرادات بخصائص إقليمية، وقد تشمل ما يلي: الخطف من أجل الحصول على فدية، الابتزاز، إساءة استخدام المنظمات غير الربحية، تهريب السجائر والتبغ، مبيعات السيارات المستعملة، تهريب المخدرات، بيع القطع الأثرية، تهريب الموارد الطبيعية، فرض الضرائب المحلية، الخ. وبالمثل، فإن الآليات المتنوعة التي تستخدمها الجماعات الإرهابية لنقل الأموال قد تم توثيقها بشكل جيد في تقارير سابقة لمجموعة العمل المالي، وتشمل: القطاع المصرفي و جمع التبرعات و خدمات تحويل النقد أو القيمة (MVTS)، بما في ذلك الحوالة والبطاقات المدفوعة مسبقاً و نقل الأحجار الكريمة والأصول الافتراضية والمدخرات الرقمية الأخرى ذات القيمة والحركة المادية للنقد.

2.3 الإرهابيون الأفراد

1.2.3. الأفراد والخلايا الصغيرة

23- يعتبر الأفراد و الخلايا الصغيرة أشخاصاً إرهابيين يقومون بتنفيذ عمليات إرهابية صغيرة. وعلى النقيض من الهجمات التي تقوم بها المنظمات الإرهابية الكبيرة، لا تواجه الخلايا الصغيرة والإرهابيون الأفراد سوى احتياجات مالية طفيفة، لأن تكاليف الهجمات الارهابية غالباً ما تكون صغيرة، ولا يلزم الدعم اللوجستي أو المالي من منظمة أو شبكة أكبر. لذلك، فإن تحديد الهجمات التي تمارسها الخلايا الصغيرة والجهات الفاعلة وتعطيلها يشكل تحدياً كبيراً للسلطات.

24- بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الجهات تُمَوَّل ذاتيّاً إلى حدٍّ كبير أو تُمَوَّل عن طريق الأسرة أو الأصدقاء المقربين. وهذا يعني أنه من الصعب اكتشاف علامات التحذير ومؤشرات المخاطر. وبالمثل، فإن استخدام السلع والخدمات المتاحة بشكل عام (مثل استئجار الشاحنات، وأجهزة الطهي بالضغط، والمواد الكيميائية المنزلية والأحماض) والأسلحة المتاحة بسهولة (مثل السكاكين) يخلق تحديات متزايدة للسلطات. ومن الأمثلة على ذلك: Richard Reid و Omar Mir Seddique و Riaz Khan Ahmadzai

25- تشمل وسائل التمويل المستخدمة للحصول على الإيرادات لتنفيذ الهجمات وسائل التمويل الذاتي، مثل الأجور والمرتبات، وبيع الأصول، أو مدفوعات الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الأموال من أطراف ثالثة، مثل التبرعات، وجمع التبرعات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والقروض (مثل قروض الطلاب والرهون العقارية وما إلى ذلك).

7- فقدت داعش غالبية الأراضي التي كانت تحت سيطرتها.

2.2.3. المقاتلون الإرهابيون الأجانب

26- المقاتلون الإرهابيون الأجانب (FTFs) هم أفراد يسافرون إلى منطقة نزاع خارج نطاق إقامتهم أو منشئهم لغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو التخطيط أو التحضير لها أو المشاركة فيها، أو توفير التدريب الإرهابي أو تلقيه بما في ذلك ما يتعلق منها بالنزاع المسلح [8]. و يعتبر المقاتلون الإرهابيون الأجانب أحد أشكال الدعم المادي الرئيسية [9] للجماعات الإرهابية، حيث إنهم، بالإضافة إلى انضمامهم بأنفسهم كمقاتلين، فإنهم يحملون في كثير من الأحيان نقوداً مادية وإمدادات مادية أخرى، وبالتالي يمثلون تهديداً ذا صلة بتمويل الإرهاب. ومن الأمثلة على ذلك: Mohammed Emwazi محمد عموزي، Ronald Fiddler رونالد فيدلر، Junaid Hussain جنيد حسين، Abu Rida al-Turkestani أبو رضا التركستاني.

27- ويعود عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلد إقامتهم أو بلدهم الأصلي من مناطق النزاع في الخارج، وغالباً ما يكون ذلك مع التدريب أو الخبرة القتالية. وفي الآونة الأخيرة، أدى فقد داعش للإقليم إلى زيادة في عدد العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو محل إقامتهم الأصلي، أو إلى زيادة عدد "المستوطنين" الذين يغادرون مناطق النزاع للاستقرار في بلدان ثالثة. ويعتمد هؤلاء في تمويل تحركاتهم إلى حد كبير على التمويل الذاتي أو التمويل من العائلة والأصدقاء. وفي بعض الحالات، قام هؤلاء العائدين والمستوطنين بهجمات صغيرة مستوحاة من تنظيمات إرهابية [10].

28– تعتبر الاحتياجات التمويلية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب متواضعة بشكل عام وتشمل النقل والإقامة في الطريق والملابس ولوازم التخييم والهواتف المحمولة والطعام ونفقات المعيشة العامة الأخرى. ومن المحتمل أن يكون لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب بعض متطلبات الإنفاق قبل دخول منطقة النزاع مباشرة، بما في ذلك شراء الأسلحة. وغالبًا ما تشمل طرق التمويل المستخدمة للسفر من وإلى مناطق النزاع ما يلي: الرواتب ومدفوعات الرعاية الاجتماعية والتبرعات وبيع الأصول والقروض (القروض الطلابية، والرهون العقارية، وما إلى ذلك).

8- قرار مجلس الأمن 2178

9- يشمل هذا "الأصول المالية ، والموارد الاقتصادية ، وممتلكات من أي نوع". انظر معجم مجموعة العمل المالي بخصوص "الأموال والأصول الأخرى."

10- انظر الدولة الإسلامية في العراق والشام ، وتحديثات القاعدة والمنتسبين لمزيد من المعلومات عن تمويل المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

4. تعطيل تمويل الإرهاب: الخصائص والأدوات والاستراتيجيات

1.4. خصائص الاستراتيجية الفعالة لتعطيل تمويل الإرهاب

29- تشمل استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب مجموعة واسعة من الأدوات والممارسات، تنفذها العديد من السلطات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله[11]، حيث تعمل بالتنسيق مع بعضها البعض وتقوم بتبادل ومشاركة المعلومات في الوقت المناسب. وقد تتبع هذه الاستراتيجيات منهجية منظمة [12]، ويجب أن تعكس الضرورات التشغيلية على أرض الواقع، بما في ذلك مدخلات من مجموعة واسعة من السلطات. وفي هذا الصدد ، تلعب لجان التنسيق الوطنية دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة لتعطيل تمويل الإرهاب.

1.1.4. فهم شامل للمخاطر المحلية والخارجية

30- يوفر - إجراء تقييم المخاطر الوطني المُحَدث بانتظام أو تقييمات المخاطر الفردية لتمويل الإرهاب - للسلطات فرصة تبادل المعلومات بشأن تهديدات تمويل الإرهاب ومَوَاطن الضعف للمعنيين بالأمر من أجل ترتيب أولويات مكافحة تمويل الإرهاب. ويجب أن تكون المخاطر المحددة في عملية تقييم المخاطر بمثابة استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب. حيث توفر هذه الاستراتيجية إطاراً للتعاون العملي بين السلطات ذات الصلة، وبين هذه السلطات والقطاع الخاص.

31- ينبغي أن يتم التركيز عند العمل على مكافحة تمويل الإرهاب على جميع جوانب جمع الأموال ونقلها وتخزينها واستخدامها كجزء من عملية الإدارة المالية للفرد أو المجموعة. وينبغي أن يتجاوز ذلك جوانب زيادة الإيرادات وأن يعالج أيضا شبكات التحصيل وشبكات المتعاونين، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب. لذلك، أي استراتيجية فعالة لتعطيل تمويل الإرهاب يجب أن تكفل محاربته بجميع أشكاله ، عن طريق:

- تعطيل مصادر الدخل،
- تعطل مخازن القيمة،
- تقييد الوصول إلى النظام المالي الدولي والشبكات المالية البديلة،
- استهداف القيادة والمتعاونين الماليين،
- تعطيل شبكات الدعم.

32- لفهم مخاطر تمويل الإرهاب، ينبغي أن يأخذ التحليل في الاعتبار التمييز بين أساليب التمويل "الشاملة" الأوسع نطاقاً، مثل تمويل الهياكل المركزية، وشبكات التسهيل والتحصيل، والتمويل الضيق "الصغير"، الذي يتعلّق بطرق الكسب اليومي للأفراد والخلايا الصغيرة. حيث تفرض خصوصيات كل طريقة تمويل، والجهات الفاعلة المعنية، الاستجابة المناسبة. على سبيل المثال، قد تكون العقوبات المالية المستهدفة أكثر فعالية عند مكافحة تمويل المنظمات أو الهياكل الإرهابية ذات التنظيم العالي، والتي تعمل في المقام الأول خارج نطاق الولايات القضائية الخارجية؛ ومع ذلك، قد يكون الاستهداف المحلي والاستجابة التي تقودها جهات إنفاذ القانون أكثر فعالية في مكافحة الأفراد الإرهابيين والخلايا الصغيرة والممولين "المنتمين إلى الداخل".

11- بالنسبة لمجموعة كاملة من سلطات مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب ، راجع القسم الثاني: السلطات التشغيلية الرئيسية ضمن إطار مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب في التقرير ، ومكافحة الإرهاب المشترك بين الوكالات وتمويل مشاركة تمويل الإرهاب: الممارسات الجيدة و أدوات عملية (يونيو 2017)

12- منذ عام 2015 ، قدم البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة تقنية بشأن الاضطراب المالي ، استناداً إلى منهجيتها الخاصة بتعطيل التمويل ، على النحو المفصل في كتاب عمل المكتب المعني بالتعطيل المالي.

33- في يونيو 2018، قامت 42 دولة تم تقييمُها إما من قِبل مجموعة العمل المالي أو أعضاء الهيئات الإقليمية لمجموعة العمل المالي (84% من البلدان التي تم تقييمها في إطار عملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي الرابعة) بإجراء تقييم وطني للمخاطر غطى كل من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبعض هذه الدول كان في طور القيام بهذا الإجراء. وكما يبدو أن عملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي تحفز البلدان على العمل من أجل تحسين فهمها المحلي لمخاطر تمويل الإرهاب، وأنهت 29 دولة مقيّمة تقييم المخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب في غضون عامين من عملية التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي. إن التباين في تقديرات النتيجة المباشرة 1 بين أعضاء مجموعة العمل المالي (71٪ نسبة مرتفعة و 29٪ منخفضة أو معتدلة) مقارنة بالأعضاء الإقليميين لمجموعة العمل المالي (12٪ مرتفعة و 88٪ منخفضة أو معتدلة) قد يشير إلى تباين أكبر في الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي بين فهم المخاطر للسلطات من أجل إبلاغ الجهات المعنية بالتعطيل.

2.1.4. حلقة الاستخبارات

33- إن اتباع نهج شامل المصادر في مجال الاستخبارات، بما في ذلك جمع المعلومات الاستخباراتية المالية ونشرها من قبل وحدة الاستخبارات المالية وأجهزة الاستخبارات إلى السلطات التنفيذية، هو شرط مسبق هام لتعطيل تمويل الإرهاب على نحو فعال. هذه العملية التكرارية لتحديد المخاطر وتبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون، والقطاع الخاص، ووحدة الاستخبارات المالية وأجهزة الاستخبارات أمر بالغ الأهمية. وتتيح دورة تحديد الهوية والتواصل السلس بين المؤسسات والسلطات تحديد التهديدات بدقة وإيضاحها في جميع الجهات الحكومية. ويجب أن تشمل تحقيقات مكافحة الإرهاب، أو أن تتم بالتوازي مع التحقيقات لمكافحة تمويل الإرهاب.

تحديد التهديدات وتقنيات جمع المعلومات والأدلة

34- ينبغي ألا يقتصر تحديد التهديدات على مرتكبي الهجمات الإرهابية، بل يجب أن يشمل على نطاق أوسع أولئك الأفراد الذين يسافرون إلى مناطق النزاع، وكذلك الأفراد والمنظمات الذين يشاركون في التوظيف والتدريب والتسهيل في ولاياتهم القضائية. وفي جميع الحالات، فإن القدرة على جمع معلومات مفيدة من الكيانات لأغراض التحقيق، مثل المؤسسات المالية والمنظمات غير الربحية، تعتمد على التنفيذ الفعال لمعايير مجموعة العمل المالي، بما في ذلك متطلبات الاحتفاظ بالسجلات والتزامات العناية الواجبة للعميل و الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، إلخ.

35- وتشمل تقنيات تحديد التهديدات وجمع المعلومات ما يلي:

- استخدام المخبرين .
- العمليات السرية، والمصادر السرية والمراقبة الإلكترونية، بما في ذلك التنصت على الاتصالات .
- مذكرات استدعاء إدارية وقضائية وأوامر تفتيش .
- تحديد الأنماط السلوكية وأنماط الشراء .
- الإبلاغ من كيانات القطاع الخاص (تقارير المعاملات المشبوهة، وتقارير المعاملات النقدية، وما إلى ذلك) .
- جمع المعلومات مفتوح المصدر (بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي) .
- أساليب أخرى (تنمية الثقة في المجتمعات المُعَرَّضة لمخاطر تمويل الإرهاب) .

الجدول 1: دور حلقة الاستخبارات في تعطيل تمويل الإرهاب

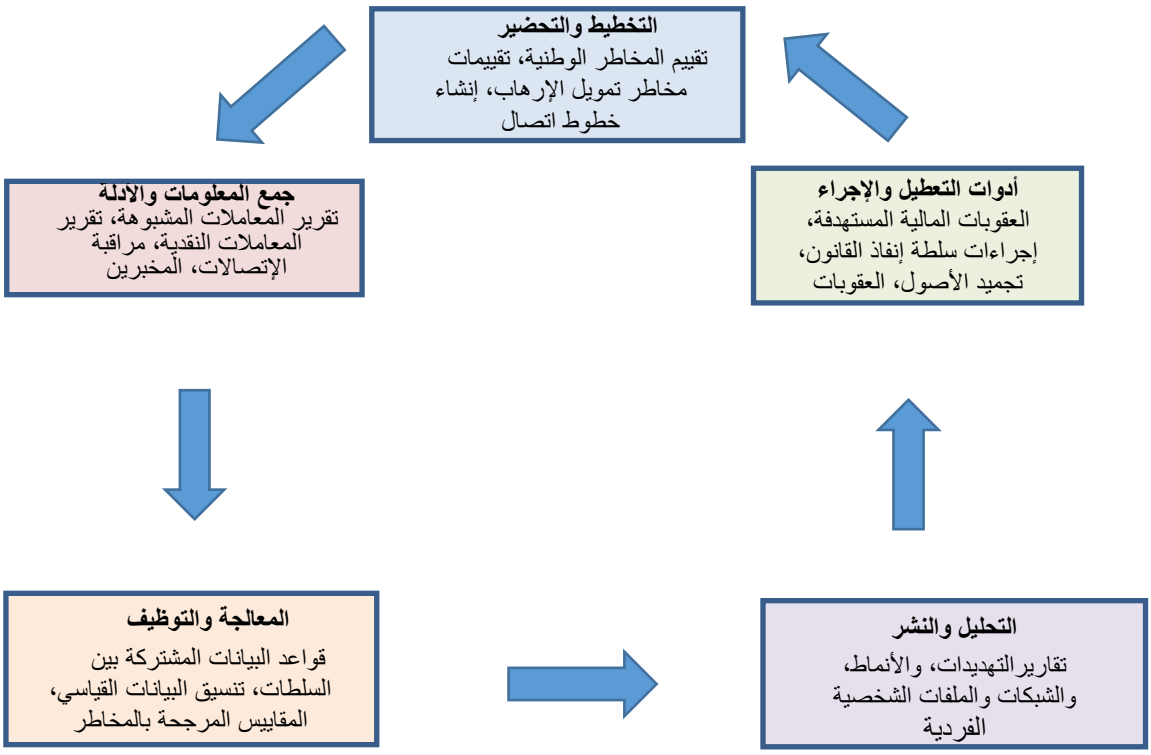

3.1.4. القطاع الخاص والمشاركة المجتمعية

36- ينبغي التشاور بانتظام مع القطاع الخاص، وينبغي أن تهدف التغذية العكسية للقطاع الخاص إلى تحسين تنفيذها للنهج القائم على المخاطر والإبلاغ عن تقارير المعاملات المشبوهة (STRs)، وتقارير المعاملات النقدية (CTR)، وما إلى ذلك. وينبغي أيضاً أن يشارك المساهمون والجهات المعنية بالسوق التي تشارك في تقديم المنتجات والخدمات المالية، مثل شركات التكنولوجيا المالية والشركات التنظيمية (regtech) بنشاط فعال في التزامات الإبلاغ الخاصة بهم.

37- وبالمثل، فإن الجماعات المعرضة لمخاطر سوء الاستغلال، بما في ذلك الجاليات المهاجرة، قد يكون لديها معلومات قيمة تفيد عملية مكافحة الإرهاب أو تمويله. ويجب على السلطات السعي إلى تحديد هذه الجماعات وتعزيز الثقة مع قادتها، وأن تُشرك هذه الجماعات في برامج توعية منتظمة.

4.1.4. التعاون والتنسيق

38- ينبغي على السلطات بمجرد تحديد التهديدات أن تسعى للحصول على معلومات من الجهات الشريكة، سواء محلياً أو دولياً:

التعاون والتنسيق المحلي

39- على المستوى المحلي، ينبغي توفير أدوات عملية للمساعدة في تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله في الوقت المناسب. كما ينبغي أن تكون نقاط الاتصال المحددة والإجراءات الواضحة جاهزة للتعامل مع الطلبات الواردة المتعلقة بمكافحة الإرهاب و تمويله، وينبغي على السلطات كذلك أن تسعى بفاعلية إلى إقامة روابط بين الجهات المحلية والإقليمية والوطنية، ويتم ذلك من خلال التدريب والحلقات الدراسية. ومن الناحية العملية، ينبغي أن يتزامن تطوير الممارسات التدريبية والحلقات الدراسية مع الاحتياجات المحددة للسلطات التنفيذية على المستوى المحلي، بما يتماشى مع المخاطر المحددة ضمن الولاية القضائية. وفي حالة وجود اشتباه لنشاط إرهابي، أو تمويل لنشاط إرهابي، فإنه يجب على السلطات أن تتولى الإبلاغ بدقة لدى الجهة المختصة بإجراء التحقيق، واتخاذ الآلية اللازمة لتغذية المعلومات في عملية التحقيق.

40- أما فيما يخص المشاركة الدولية، فإنه ينبغي أن تكون على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. ويجب على السلطات العمل بشكل استباقي مع نظراء دوليين في الولايات القضائية حيث تم تحديد علاقات تمويل الإرهاب المعروفة في سياق استكمال تقييم المخاطر الوطنية للدولة أو تقييمات مخاطر تمويل الإرهاب من أجل الموافقة على مذكرات التفاهم بين السلطات التي تحدد بوضوح المعايير في المعلومات التي يمكن، ويجب أن تكون مشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على السلطات أن تتعرف على نظيراتها الدولية على أساس فردي من أجل تطوير الشراكات الموثوقة التي قد تزيد من تسهيل المشاركة الرسمية وغير الرسمية للمعلومات لأغراض مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله .

5.1.4. الإجراءات المستهدفة

41- بعد إجراء تقييم منهجي للتهديدات و كذلك أوجه الضعف والمخاطر التي تواجه البلاد من خلال عملية تقييم المخاطر الوطنية أو تقييم مخاطر الإرهاب، وكذلك - وضع سياسات وإجراءات مكافحة الإرهاب وتمويله - للسلطات المختصة في حالة الكشف عن التهديدات، فإنه على السلطات التأكد من إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من إجراءات التعطيل المستهدفة التي يمكن اتخاذها قبل تنفيذ الهجوم. ويمكن أن تشمل مجموعة الأدوات هذه، الجزاءات المالية المستهدفة (TFS)؛ الاستشارات والتحذيرات غير العامة؛ تعطيل الحركة النقدية والتخزين (مثل العمليات العسكرية وإنفاذ القانون)؛ عقوبات جنائية ضد الإرهابيين والميسرين والممولين؛ ومصادرة غير مستندة إلى إدانة ضد الكيانات ذات الصلة بالإرهاب.

2.4. أدوات التعطيل

42- ينبغي أن تهدف أدوات التعطيل الفعالة إلى:

- تعطيل مصادر التمويل،
- تجميد أصول الإرهابيين وداعميهم،
- منع الإرهابيين من الوصول إلى النظام المالي الدولي،
- حماية المؤسسات الخيرية الشرعية من التعرض للاستغلال من قبل الإرهابيين،
- منع حركة أصول الإرهابيين من خلال شبكات مالية بديلة.

43- في بعض الأحيان ، قد يكون الحصول على الإدانات بتمويل الإرهاب أصعب من الحصول على الإدانات الجنائية الأخرى. وبالتالي، عند التحقيق مع الأفراد والمجموعات المشتبه في ارتكابهم أو تخطيطهم لأعمال إرهابية، حيث يصعب الحصول على الأدلة، وينبغي على المحققين النظر في فتح تحقيقات جنائية في جرائم أخرى قد يشارك فيها هذا الفرد أو هذا

الكيان (مثل الإتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتهرب الضريبي، وما إلى ذلك). وفي هذا الصدد، تعد علاقة العمل الوثيقة بين إنفاذ القانون وأجهزة المخابرات مهمة لعرقلة النشاط المالي والهجمات المخطط لها بفعالية.

44- تشمل أدوات التعطيل ما يلي:

- العقوبات المالية المستهدفة، وتشمل الكيانات المحددة محلياً وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373
- الاستشارات والتحذيرات غير العامة (بما في ذلك الأسماء والأعلام الحمراء)
- التعطيل المادي للحركة النقدية والتخزين (بما في ذلك الوسائل العسكرية ووسائل إنفاذ القانون وغيرها من الوسائل)
- إلغاء مزايا الرعاية وغيرها من الإعانات العامة
- فرض قيود على الحركة المصرفية وسحب جوازات السفر و حق المواطنة
- تدابير تجميد الأصول
- الترحيل وتسليم المجرمين
- العقوبات الجنائية
- إلغاء شرعية الشركات أو المؤسسات الخيرية (في حالة الكيانات القانونية)
- المراقبة العلنية

45- كما يمكن زيادة تعزيز أنشطة التعطيل من خلال حملات المراقبة والرصد الوقائي، بما في ذلك عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الموقع والتفتيش (انظر الحالة الخامسة أدناه). تستند هذه الحملات على فهم للمخاطر ويتم تنفيذها في سياق استراتيجية أوسع. وعادة ما يتم استهداف قطاع معين للتأثير على بيئة مخاطر تمويل الإرهاب قبل ظهور تهديد معين لتمويل الإرهاب بشكل كامل.

46- وكما هو موضح في القسم الثالث، يعتمد نوع إجراءات التعطيل المتخذة على نوع التهديد الإرهابي وما يرتبط به من مخاطر تمويل الإرهاب. وفي ما يلي، يتم تسليط الضوء على مجموعة من إجراءات إنفاذ القانون والإجراءات الإدارية وغيرها من إجراءات التعطيل من أجل تحديد اتساع وعمق أدوات التعطيل المتاحة، واستخدامها في ظروف محددة:

الحالة الأولى: تعطيل ترتيبات التمويل بين منظمة غير ربحية ومنظمة إرهابية مدرجة [كندا]

47- قامت هيئة تنظيمية وطنية غير ربحية بإجراء تحقيق عقب مزاعم وسائل الإعلام بأن منظمة محلية غير ربحية قد دفعت مبالغ إلى منظمات أجنبية لها صلات مزعومة بالإرهاب، وشمل ذلك منظمات مدرجة. وقد حدد التدقيق في السجلات المحلية للمنظمات غير الربحية أن الأموال قد وضعت جانباً للدفع إلى منظمة مدرجة، رغم أنها لم تكن قد نقلت بعد. وفي حين أن هذه المنظمة غير الربحية كانت قد قدمت التمويل لنفس المنظمة في الماضي، فقد تم ذلك قبل إدراجها. ولو أنه تم سداد الأموال بعد إدراج المنظمة ، لكان من الممكن أن يخضع مسؤولو المنظمة المحلية غير الربحية لتهم جنائية.

48- في ضوء المعلومات الناشئة عن التحقيق، تم إلغاء الدفعات المعتمدة سابقاً للمؤسسة المذكورة. في هذه الحالة، تمكنت الهيئة التنظيمية للمنظمات غير الهادفة للربح، من خلال التوعية والتعليم، من قطع ترتيب تمويل واضح بين المنظمة غير الربحية ومنظمة مدرجة في قائمة المنظمات الإرهابية، مما أعاق قدرة المنظمة المذكورة على تمويل الأعمال الإرهابية أو دعمها بطريقة أخرى. وتساعد هذه الحالة في توضيح أهمية المعلومات مفتوحة المصدر لأغراض تحديد التهديدات، وكذلك قيمة التوعية والتوجيه في الوقت المناسب في منع إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح لدعم الإرهاب.

الحالة الثانية: تعطيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال العقوبات المحلية [المملكة المتحدة]

49- وفي يونيو 2014، اتصلت سلطات إنفاذ القانون بوزارة الاقتصاد والمالية بالحكومة بهدف فرض تجميد أصول تخص فرد. وتم تقييم هذا الفرد على أنه قد انضم إلى داعش. وبالتالي، يُعتقد أنه في المنطقة الحدودية بين تركيا وسوريا. وكانت المعلومات المتاحة تفيد بأنه قد عبر إلى تركيا وكان يحاول الوصول إلى حسابه المصرفي في المملكة المتحدة عن طريق سحب الحد الأقصى للمبلغ النقدي المسموح به كل يوم. وعملت وزارة الاقتصاد والمالية بالحكومة بشكل وثيق مع الشركاء

التنفيذيين، حيث طبقت التجميد في غضون أسبوعين من الاتصال الأول من جانب سلطات إنفاذ القانون. وقد نجح هذا التعطيل وحال دون تمكن الفرد من الوصول إلى مزيد من الأموال أثناء وجوده في المنطقة لدعم الإرهاب والأعمال الإرهابية.

الحالة الثالثة: تعطيل الحركة المادية للأموال

50- أُدينت مواطنة من المملكة المتحدة، تدعى ديفيس، بموجب المادة 17 من قانون مكافحة الإرهاب (بتورطها في ترتيب يجعل الأموال أو الممتلكات الأخرى متاحة لآخرين بشكل يثير الاشتباه في إمكانية استخدامها للإرهاب). قامت ديفيس بالترتيب لمبلغ 20 ألف يورو كتمويل لتحويلها إلى زوجها، وهو مقاتل بريطاني إرهابي يقاتل في سوريا، من خلال استخدام شخص يمتهن النقل المادي للنقد. وعملت وحدة التحقيقات المالية الوطنية للإرهاب (NTFIU) مع دوائر الأمن وقوة الحدود البريطانية وسلطات إنفاذ القانون في الخارج لتحديد مسار التحويل النقدي. وكنتيجة لذلك، تمكنت وحدة التحقيقات المالية الوطنية المعنية بالإرهاب من اعتراض ناقلة النقد المعنية في المطار والتأكد من أنها قد تقاضت مبلغاً مقابل نقلها للأموال من المملكة المتحدة لأغراض تمويل الإرهاب باستخدام أدلة الاتصالات لدعم هذا التأكيد. وقد صودر هذا المبلغ كممتلكات إرهابية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وحُكم على ديفيس بالسجن لمدة 28 شهراً في عام 2014.

الحالة الرابعة: حجز الجوازات والإجراءات الحدودية التي تؤدي إلى الاعتقال لتعطيل الاحتيال في مجال الرعاية الاجتماعية والاحتيالات الأخرى لأغراض تمويل الإرهاب [أستراليا]

51- كانت عملية RHEINFELS تحقيقاً أجرته مجموعة مكافحة و تعطيل الإرهاب الوطنية في أنشطة "حسين دانداتشي". كان حسين في غيلدفورد، نيو ساوث ويلز، وله ارتباطات مع عدد من النقاط المهمة في مدينة سيدني. وفي 20 أغسطس 2015، تم إيقاف حسين في مطار سيدني الدولي محاولاً مغادرة أستراليا بصحبة زوجته "زارا خان". وتم حجز جواز سفره الأسترالي، مما منعه من المغادرة.

52- أثارت المعلومات المتاحة للشرطة الاتحادية الأسترالية الشك في أن كلا من حسين دانداتشي و أباه كانا مرتبطين بداعش. وعلاوة على ذلك، كان هناك شك في أن دانداتشي كان يدير مركز رعاية عائلي غير مشروع، وكان يجمع الأموال لدعم تنظيم داعش.

53 – أحيل حسين دانداتشي إلى الفريق الوطني المعني بالتعطيل للتحقيق في جرائم الاحتيال فيما يتعلق بتشغيله لمركز رعاية عائلي من مقر إقامة والده، (20 Loddon Crescent, Campbell town New South Wales)، التي ادعى فيها حسين دانداتشي إن المبلغ هو فائض من 134000 دولار أسترالي (83000 يورو)عن التسويات المالية المتعلقة بالأطفال من حكومة الكومنولث.

54- وفي أغسطس 2016، نفذت مجموعة التعطيل الوطنية عدداً من أوامر التفتيش عبر منطقة غرب سيدني، واستهدفته هو والجهات المرتبطة به و تم القبض عليه، واتهم في وقت لاحق وأدين بجرائم الاحتيال في دول الكومنولث.

55- **نتيجة التحقيق:**

• تم حجز حوالي 000 000 4 دولار أسترالي (000 500 2 يورو) من النقد والأصول، ويشتبه في أنها عائدات جريمة. وشمل ذلك 24 حساباً مصرفياً بقيمة 828 000 2 دولار أسترالي (000 750 1 يورو)، وحوالي 000 250 1 دولار أسترالي (000 773 يورو) فوائد عن الممتلكات و 000 86 دولار أسترالي نقداً (000 53 يورو).

• كان إجمالي مبالغ الاحتيال المكتشف يتجاوز 000 000 29 دولار أسترالي (000 934 17 يورو).

• ألغت وزارة التعليم جميع شركات الرعاية الأسرية الخمس وألغت المدفوعات إلى أكثر من 500 من المربين المزعومين (حوالي 20 منهم مرتبطون بتحقيقات مكافحة الإرهاب).

• ألغت إدارة الخدمات الإنسانية ثلاث دفعات من الإعانة الاجتماعية للمستفيدين، واستردت (349 319 دولار أسترالي) من الديون، وخفضت الإعانة الاجتماعية للأفراد المتورطين إلى (551 353 دولار أسترالي) (400 217 يورو).
• قامت لجنة الاستخبارات الجنائية الأسترالية بإجراء برنامج اختباري إجباري لـ 12 شاهد للحصول على استراتيجية استخباراتية تتعلق بتهديدات تمويل الإرهاب وجرائم الاحتيال المتعلقة بالإعانة الاجتماعية، وقد أدى اختبار واحد إلى بدء تحقيق في مواطن أسترالي يشتبه بأنه مقاتل أجنبي.

56- طوال فترة التحقيق، لم يتم تحديد أي دليل على أن حسين دانداتشي قام بتقديم أي نشاط رعاية.

الحالة الخامسة: حملة مراقبة نقل الأموال لتحسين فهم المخاطر وعمليات التعطيل المستقبلية [إيطاليا]

57- في الآونة الأخيرة، قامت إيطاليا بأنشطة عديدة، بالإضافة إلى عمليات المراجعة والرقابة العادية لعمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أجل مزيد من التدقيق في الأفراد العاملين في تقديم خدمات تحويل الأموال، مع مراعاة البيانات الحالية لمخاطر تمويل الإرهاب التي أبلغتها مختلف المصادر. وفي إطار لجنة التحليل الاستراتيجي لمكافحة الإرهاب، تم إجراء حملة مراقبة محددة لهؤلاء الأفراد.

58- ضمن هذه الحملة ، استهدف التحقق:

• تحديد المشترين والعملاء الموجودين داخل المبنى عند الوصول .
• الطلب من الذين قاموا بعمليات تحويل الأموال تقديم الوثائق المتعلقة بالمعاملات التي تم تنفيذها.
• الإحالة المرجعية للأفراد المعنيين في خدمات تحويل الأموال للمقارنة بسجلات الشرطة والقوائم السوداء لمكافحة الإرهاب.

59- بالتوازي مع هذا النشاط ، قامت الوحدات بزيارات ميدانية، شملت بائعي التبغ ومقاهي الإنترنت ومراكز الاتصال، التي تتضاعف أيضا بوصفها شركات خدمات الأموال. وأرسلت نتائج الرصد المستهدف إلى فريق التحقيق في تمويل الإرهاب للتحقق الفوري من المعلومات وتطوير ملفات تعريف الشبكة من أجل تعزيز فهم إيطاليا للمخاطر المرتبطة بهؤلاء الأفراد المحددين. وأدرجت المعلومات فيما بعد كجزء من تقارير تشغيلية مؤهلة إلى وحدات الشركات.

5. الحالات: التنفيذ الفعال لاستراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب

60- يسلط هذا الجزء الضوء على عدد من المبادرات واستراتيجيات التعطيل التي يجري تنفيذها على الصعيد المحلي من قبل أعضاء الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي لتعطيل تمويل تهديدات محددة ، بما في ذلك المنظمات الإرهابية المدرجة محلياً. ويقدم أمثلة من 10 بلدان في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا ومنطقة الشرق الأوسط عينات متنوعة من الخبرات من جميع أنحاء الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي.

61 - تشمل استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب أدوات محددة لمكافحة الإرهاب وتمويله (مثل العقوبات المالية المستهدفة، والعقوبات الجنائية، وإجراءات إنفاذ القانون، والتدابير التنظيمية وغيرها من الوسائل) التي تستخدمها السلطات المختصة (سلطات إنفاذ القانون ووحدة الاستخبارات المالية والاستخبارات و الأجهزة الأمنية والجمارك ودوريات الحدود، وما إلى ذلك)، وكذلك سياسات مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويله ، من أجل تعطيل تمويل الإرهاب المرتبط بتهديد إرهابي محدد.

62- تقدم الأمثلة على المستوى القطري أدناه لمحة عامة عن مشهد المخاطر المحلية (السياق)، فضلاً عن نظرة عامة على النهج المحلي لتحقيق الأهداف المحلية لمكافحة الإرهاب وتمويله . ويلي ذلك بيان مخاطر تهديد محدد وما يرتبط به من مخاطر تمويل الإرهاب، والتي قد تتضمن طرق تمويل. وأخيراً، يتم تغطية الإجراءات وأدوات التعطيل المستهدفة، قدر الإمكان، لتقديم نظرة عامة عن التدابير الشاملة التي تتخذها السلطات التنفيذية على المستوى المحلي لتعطيل نشاط تمويل الإرهاب.

1.5. الكويت

1.1.5. السياق

63- الأمن الكويتي جزء لا يتجزأ من الأمن والسلام العالميين، ولهذا السبب جعلت دولة الكويت من أولوياتها ضمان عدم استخدام أراضيها لأي تدريب أو تقديم أو دعم للنشاط الإرهابي. وكعضو في مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية، فإن الكويت تشارك في الجهود التي تبذلها المجتمعات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب. ومع ذلك، ورغم التدابير المضادة التي تتخذها السلطات، لا تزال هناك مخاطر جديدة تنشأ، لا سيما من خلال استخدام الأساليب المالية الحديثة في تمويل الإرهاب، مثل العمليات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

2.1.5 نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله

64- إن تدابير التخفيف لمكافحة تمويل الإرهاب وغيرها من التدابير الاحترازية، بما في ذلك اللوائح التنفيذية والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، هي عناصر أساسية في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الكويت. حيث تضع القوانين المعمول بها، مثل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 203/106 وإجراءات العناية الواجبة والتزامات تقديم التقارير وغيرها من الالتزامات، بما في ذلك قيام المؤسسات المالية والشركات والمهن غير المالية بتقييم مخاطر تمويل الإرهاب فيما يتعلق بتطور المنتجات والتقنيات الجديدة.

3.1.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

65- وفي الفترة من يونيو 2012 إلى فبراير 2015، حُددت الكويت على أنها ولاية قضائية تشمل أوجه قصور استراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضعت تحت مراقبة فريق الاستعراض الدولي للتعاون (ICRG) التابع لمجموعة العمل المالي. واستندت إحالتها إلى مجموعة استعراض التعاون الدولي إلى عدة نتائج من تقرير التقييم المتبادل لعام 2011، بما في ذلك فيما يتعلق بتدابير وتشريعات تمويل الإرهاب. وفي فبراير 2015، أشارت مجموعة العمل المالي إلى أن الكويت أحرزت "تقدما كبيرا" في معالجة أوجه القصور الاستراتيجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددتها مجموعة العمل المالي وضمنتها في خطة عملها. وفي وقت لاحق، لم تعد الكويت خاضعة لعملية رصد مجموعة العمل المالي في إطار عملية الامتثال العالمية الجارية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

4.1.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة تهديدات محددة

66- **التنسيق الاستراتيجي:** تضم لجنة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب جميع السلطات الرئيسية لتحديد الأولويات وتأمين آليات التنسيق الفعالة ووضع الاستراتيجيات الوطنية. كما أن إجراءات المتابعة - التي اتخذتها لجنة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب - تكفل تنسيق تدابير مكافحة تمويل الإرهاب المحلية مع التطورات الدولية والإقليمية.

67- **تحديد متطلبات الترخيص المسبق للتمويل والنقل**: لا تسمح وزارة الشؤون الاجتماعية بأي نوع من أنواع أنشطة جمع الأموال، بما في ذلك التمويل الجماعي، دون إذن مسبق. ويتم اتخاذ إجراءات المتابعة لضمان الامتثال. بالإضافة إلى ذلك، اتخذت وزارة الخارجية خطوات لضمان أن تكون عمليات جمع التبرعات للمعونة والأعمال الخيرية، بما في ذلك جمع الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية، مقتصرة على الكيانات والمراكز المرخصة والمصرح لها بالعمل في الكويت. وقبل إجراء التحويلات الخارجية للأموال إلى خارج الكويت، تشارك وزارة الشؤون الخارجية أيضًا في التخفيف من أضرار تمويل الإرهاب.

68- **تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة (TFS):** تعتبر وزارة الشؤون الخارجية أن قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1267 و 1373 جزءاً مهماً من الرد على تمويل الإرهاب. حيث تكفل الآليات القانونية التزام مجلس الوزراء، بناء على اقتراح وزارة الخارجية، بإصدار قرارات محلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المعمول بها.

69- **النهج الخاص بالعقوبات المالية المستهدفة:** يتم تقديم التوجيه إلى القطاع الخاص بشكل مستمر لتجنب التأخير في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. حيث أن عمليات التجميد "بدون تأخير" فيما يتعلق بأي تطابق في الأسماء أمر هام.

وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت وحدة الاستخبارات المالية العديد من المنشورات المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بتقارير الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة والتدابير الاحترازية عند التعامل مع الولايات القضائية ذات المخاطر العالية وغير المتعاونة.

2.5. العراق

1.2.5. السياق

70- لقد تعرض العراق لمخاطر كبيرة في تمويل الإرهاب ناشئة عن مصادر شرعية وغير شرعية، مرتبطة بأنشطة إرهابية. وعلى وجه التحديد فإن الحركة المادية للنقد عبر الحدود البرية والتحويلات إلى المدن القريبة من مناطق النزاع ومرتبات موظفي الحكومة في المدن التي كانت (سابقاً) تحت سيطرة تنظيم الدولة (داعش) . ونتيجة للعمليات الناجحة ضد تنظيم الدولة (داعش)، فإن هذا التنظيم يُشَلُّ حالياً ويعتمد على الهجمات الانتحارية والهجمات بأسلوب حرب العصابات، ولا يحتاج أي منهما إلى أموال كبيرة لتنفيذه. وفي الآونة الأخيرة، كثفت السلطات العراقية جهودها لمنع الإرهابيين من الاستفادة من المواد والنقد، التي تستخدم لتنفيذ العمليات الإرهابية. ويستند هذا النهج إلى عدة ركائز أساسية هي: (1) منع المنظمات الإرهابية من الحصول على الإيرادات، (2) مكافحة وصول الإرهابيين إلى النظام المالي الدولي، (3) الكشف عن الانتهاكات التي ترتكبها المؤسسات المالية التي تسهل المعاملات نيابة عن الإرهابيين.

2.2.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله

71- صُممت التدابير العراقية لمكافحة الإرهاب وتمويله وفقاً لتهديدات تمويل الإرهاب المحددة التي يواجهها الشعب العراقي. وتركز التدابير الرئيسية على تتبع المتلقي والمستفيد من المعاملات والتحويلات التي تتم بالقرب من مناطق النزاع، وكذلك على مكافحة الحركة المادية للنقد. وفي هذا الشأن، تلعب سلطات الإشراف العراقية دوراً هاماً في تركيز الجهود الإشرافية على المعاملات التي تنفذها شركات تحويل الأموال الموجودة في مناطق النزاع وحولها. وقد تم فعلياً معاقبة العديد من شركات الصرافة وشركات تحويل الأموال بسبب الانتهاكات.

72- علاوة على ذلك، تقوم سلطات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية بتفحص المعاملات التي تُنفذ في المناطق التي كانت تحتلها "داعش". وفي نهاية المطاف، تمكنت السلطات العراقية من التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب، عن طريق: وقف دفع رواتب الحكومة إلى المدن التي كانت تحت سيطرة تنظيم الدولة "داعش" و بناء قوات حماية الحدود لمكافحة الحركة المادية للنقد وإلغاء تراخيص الاستخبارات المالية التي تنتهك التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقرارات مجلس الأمن المعمول بها.

3.2.5. نبذة عن المنظمة الإرهابية، داعش

73- يمثل تنظيم الدولة (داعش) التهديد الإرهابي الرئيسي للعراق. و يتفاقم هذا التهديد وما يرتبط به من مخاطر تمويل الإرهاب من حقيقة أن داعش مدعومة بشبكة عالمية من المؤيدين والمتعاطفين، الذين يشاركون في العمليات الإرهابية حول العالم.

طرق التمويل

74- فقدت داعش مصادر دخل مهمة منذ تحرير العديد من المحافظات العراقية، لا سيما فيما يتعلق ببيع منتجات البترول والضرائب والصدقات المفروضة على العراقيين بالداخل ونهب ممتلكات الحكومة والمؤسسات المالية. ومع ذلك، لا يزال تنظيم الدولة (داعش) يجمع الأموال من خلال مصادر أخرى، مثل المصادر المشروعة. على سبيل المثال ، يستخدم تنظيم الدولة (داعش) الأفراد الذين ليس لديهم سجلات جنائية لتشغيل المزارع من أجل الاستفادة من بيع المنتجات الزراعية. وبالمثل، يستخدم تنظيم الدولة (داعش) المواد المختلفة التي يشتريها بكميات كبيرة من المتاجر، مثل الأسمدة، لعمليات إرهابية، بينما يقوم بالتصرف في البضائع الأخرى مقابل النقود اللازمة لتغطية النفقات. كما يقوم التنظيم باستخدام مصادر تمويل أخرى.

75- تشمل مصادر التمويل غير المشروعة: النفط المهرب و فرض ضرائب على السيارات التي تدخل وتخرج من الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة (داعش) و الخطف للحصول على فدية والتجارة في الآثار والتراث الثقافي.

4.2.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة داعش وفروعها

الإجراءات المستهدفة

• **الإجراءات المحلية:** حددت لجنة محلية لتجميد الأموال الإرهابية 375 شخصا منذ عام 2016. وتقوم اللجنة بصفة دورية باستعراض وتحديث القائمة، حسب الاقتضاء.

• **إجراءات الأمم المتحدة:** بالإضافة إلى الإجراءات المحلية، اقترحت اللجنة العديد من إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بتنظيم الدولة (داعش) والمتواطئين و التابعين.

• **العمليات العسكرية المستهدفة على الأرض وفي الجو:** تحتفظ القوات العراقية بالسيطرة على الحدود العراقية السورية لمنع مقاتلي داعش من الدخول إلى الأراضي العراقية والخروج منها، فضلاً عن الحركة المادية للنقود. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل القوات الجوية العراقية القيام بدوريات مراقبة لمحاربة نقاط التفتيش التي يقيمها مقاتلي داعش للسيطرة على الطرق السريعة البعيدة، وكذلك لحماية الأنابيب المصدرة للنفط التي قد يستهدفها الإرهابيون لسحب النفط ومنتجاته.

المشاركة العالمية

• **مجموعة محاربة تمويل داعش:** تشارك السلطات العراقية في اجتماعات مجموعة محاربة تمويل تنظيم الدولة (داعش)، كما تشارك كذلك في الاجتماعات الدولية على مستوى الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، قامت السلطات العراقية المختصة بتبادل المعلومات مع أعضاء التحالف الدولي للإبلاغ عن عمليات مكافحة داعش في مناطق النزاع.

• **المشاركة الثنائية والعمل المشترك:** قامت السلطات العراقية بالتنسيق مع الدول الأخرى، وخاصة مع حكومة الولايات المتحدة، لاتخاذ إجراءات تعطيل مناسبة لمنع داعش من الوصول إلى الأنظمة المالية الدولية. وقد أدى هذا التنسيق وتبادل المعلومات الثنائي إلى تحديد المتورطين الذين يعملون بالقرب من مناطق النزاع في العراق والذين قاموا بمساعدة داعش سابقاً.

• **المشاركة المتعددة الأطراف:** تعمل السلطات العراقية مع المؤسسات المتعددة الأطراف لتنسيق الإجراءات ضد تنظيم الدولة (داعش)، بما في ذلك مجموعة العمل المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أجل تحسين النظام العراقي الداخلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة المتواطئين الماليين الإقليميين وأي معاملات ذات الصلة بتنظيم الدولة (داعش).

التعزيزات التنظيمية

• **تحسين تبادل المعلومات وتسريع الإبلاغ:** في محاولة لتحسين توقيت تبادل المعلومات فيما يتعلق بتمويل الإرهاب، أبرم مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العديد من مذكرات التفاهم مع السلطات المحلية وكذلك مع وحدات الاستخبارات المالية النظيرة.

• **إرشادات المؤسسات المالية:** أصدر مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مؤشرات مخاطر قطاعية وكذلك توجيهات محددة الهدف. بالإضافة إلى ذلك، تم تعميم التعليمات المتعلقة بعمليات التفتيش الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى توجيهات إلى المؤسسات المالية، وتشجيعها على الحصول على أنظمة إلكترونية تمكن هذه المؤسسات المالية من تحديث قائمة التحديدات الخاصة بالأمم المتحدة تلقائياً (بدلاً من التحديثات اليدوية).

• **التدريب المتخصص:** يتولى مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختصاص تطوير وحدات التدريب، وقد قام بمبادرات لتدريب الموظفين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مختلف السلطات مثل السلطة القضائية والإشراف المصرفي وسلطات إنفاذ القانون والمخابرات المالية والسلطات الإشرافية، إلخ. وقد شاركت هذه السلطات في

العديد من ورش العمل التي عُقدت في العراق وخارجها، والتي نظمتها العديد من الدول، مثل الولايات المتحدة وروسيا وإيطاليا والدنمارك والأردن ولبنان ومصر، إلخ.

3.5. إيرلندا

1.3.5. السياق

76- خَلُصَ التقييم الوطني لإيرلندا لحقيقةٍ مفادها أن أهم تهديد لتمويل الإرهاب في إيرلندا، من حيث الحجم، ينبع من إرهابيين محليين بدلاً من الجماعات الإرهابية الدولية، مع وجود أدلة قليلة تشير إلى وجود خطر كبير تطرحه الأخيرة. وتخضع كل من التهديدات الإرهابية المحلية والدولية للمراجعة المستمرة. إذ تمثل الجماعات الجمهورية شبه العسكرية (التي يشار إليها أحيانا باسم "الجماعات المنشقة") التهديد الإرهابي الرئيسي لأمن إيرلندا. وفي حين هناك إدراك كامل للأحداث التي تحدث على الصعيد الدولي، إلا أنه لا يتم تقييم التهديدات لإيرلندا على أنها مماثلة لتلك الموجودة في السلطات القضائية الأوروبية الأخرى.

77- تشير الصورة الاستخباراتية إلى أن تمويل الإرهاب، ولا سيما الإرهاب الدولي، في إيرلندا ليس كبيراً مقارنةً بالبلدان الأوروبية الأخرى. حيث أن التكاليف المرتبطة بالأعمال الإرهابية المحلية، في معظمها، صغيرة نسبياً. ويمكن شراء المواد المستخدمة في مثل هذه الأعمال، في كثير من الأحيان، عن طريق السرقة. وعلى الرغم من أنه قد يتعين الحصول على بعض المواد الأكثر تطوراً من خلال الشراء، الأمر الذي يتطلب الحصول على التمويل. ولا تخضع إيرلندا لنفس المستويات المثيرة للقلق فيما يتعلق بتمويل النشاط الإرهابي الدولي بسبب حقيقة أن عدد مؤيدي الإرهاب الدولي في إيرلندا صغير، بالمقارنة مع البلدان الأوروبية الأخرى. حيث تتوفر قرائن بسيطة على وجود نهجٍ مُنَسَّق لجمع التبرعات لدعم الإرهاب الدولي. وتشير المعلومات الاستخباراتية إلى عدم وجود "بنية تحتية" حقيقية لتسهيل جمع الأموال من أجل الإرهاب الدولي على أي مستويات كبيرة.

2.3.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله

78- منظمة "غاردا سيوشانا"(Garda Síochána) هي منظمة ذات ولاية مزدوجة تؤدي دور الشرطة والأمن. حيث تولي اهتماما كبيراً بقضية تمويل الإرهاب وعلى دراية وإدراك بالتدابير المتخذة للكشف عن الجرائم المرتكبة في هذا المجال وتعطيلها ومقاضاة مرتكبيها، وتتخذ إجراءات فعالة لمكافحة هذه المشكلة. ويتحقق ذلك في المقام الأول من خلال التعاون الوثيق بين ثلاثة أقسام من "غاردا سيوشانا"، وهي قسم الأمن والاستخبارات ووحدة الاستخبارات المالية ووحدة المباحث الخاصة.

3.3.5. نظرة عامة على تطور مخاطر تمويل الإرهاب

79- تتمثل الوسيلة الأساسية التي تمول بها الجماعات الإرهابية المحلية أنشطتها في مجموعة من الأنشطة الإجرامية، تشمل التهريب والابتزاز والسرقة وفرض الضرائب على المجرمين الضالعين في أنشطة مثل البغاء المنظم وبيع المخدرات، وما إلى ذلك. كما قامت مؤخراً بعض الجماعات بعمليات تزوير لأجل التمويل. ويمكن عندئذ غسل هذه الأموال من خلال المؤسسات النقدية، مثل المباني المرخص لها وشركات الأمن، أو في شكل "قروض" للشركات التي يديرها أشخاص ليس لهم انتماءات واضحة لهذه الجماعات.

80- وعلى الرغم من انخفاض مستوى التهديد الذي يمثله تمويل الإرهاب الدولي في إيرلندا، إلا أن هناك عدد من المجالات المثيرة للقلق. وأحد هذه المجالات هو جمع الأموال الخيرية إما داخل المؤسسات المجتمعية أو المؤسسات الخيرية أو المنظمات غير الهادفة للربح. وبينما لا يوجد أي دليل يشير إلى إساءة استخدام هذه الأموال، إلا أنه قد يكون من الصعب إثبات حسن نية هذه المجموعات. وبالمثل، في حين أن إستخدام بطاقات الائتمان بالقرب من مناطق النزاع أو تحويل الأموال من خلال الحسابات إلى هذه المناطق، هو مؤشر لتمويل الإرهابيين، وهناك أيضاً عدد من الأفراد في إيرلندا الذين يرسلون الأموال إلى بلدانهم بشكل مشروع على أساس منتظم.

4.3.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة مخاطر تمويل الإرهاب لإيرلندا

الإجراءات المستهدفة

• **التعطيل المادي لحركة النقد:** من أجل المساعدة في تعطيل حركة النقد، تعمل وحدة الاستخبارات المالية بإيرلندا عن كثب مع قسم الجمارك في مكتب تحصيل الضرائب. وعلى وجه التحديد، تقدم شعبة االإرهاب،حدة الاستخبارات المالية في إيرلندا تفاصيل عن جميع المضبوطات النقدية في موانئ إيرلندا الجوية والبرية. وتم تسجيل شعبة الجمارك كأحد الأطراف الفاعلة في نظام غسل الأموال، مما يسمح لهم بتنبيه وحدة الاستخبارات المالية عن المضبوطات النقدية في الوقت المناسب. وفي حالة وجود دليل على تمويل الإرهاب ، يتم التحقيق في القضية من قبل وحدة المباحث الخاصة.

• **العقوبات الجنائية:** تطبق إيرلندا عقوبات جنائية من أجل منع وردع الممولين أو المتعاطفين معهم في المساهمة في القضايا الإرهابية. على سبيل المثال، في يوليو 2018، وبعد تحقيق مطول شمل تعاون عدد من شركاء إنفاذ القانون الدوليين، أدين "حسن بال" بتهمتين لتمويل منظمة إرهابية، هي تنظيم الدولة (داعش). وحُكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف.

التوعية والتعاون

• **الإرشاد غير العام:** تصدر وحدة الاستخبارات المالية بإيرلندا إرشادات غير عامة (على سبيل المثال، الاستشارة غير العامة للمؤسسات المالية بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب).

• **التدريب المتخصص**: تقدم وحدة الاستخبارات المالية في إيرلندا التدريب في مختلف الدورات والحلقات الدراسية التي يحضرها أعضاء دائرة الشرطة الوطنية في إيرلندا و Garda Síochána، مع التركيز على الأعضاء المكلفين بالواجبات الاستقصائية وفي الوحدات المتخصصة. ويشمل ذلك وحدة المباحث الخاصة، التي تتمثل مهمتها في التحقيق في الإرهاب المحلي والدولي وتمويل الإرهاب. وكذلك تقدم وحدة الاستخبارات المالية في إيرلندا دورات تدريبية إلى مكتب مدير النيابة العامة.

• **إشراك القطاع الخاص:** تلتقي وحدة الاستخبارات المالية بإيرلندا بالمؤسسات المالية على أساس منتظم لتقديم تغذية عكسية فيما يتعلق بنوعية تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة ولإبراز الاتجاهات والأنماط الجديدة لتمويل الإرهاب.

• **مجموعة الاستخبارات المشتركة:** ساعدت وحدة الاستخبارات المالية بإيرلندا على إنشاء مجموعة الاستخبارات المشتركة، والتي تعد منصة تُمكن مديري الامتثال من أكبر أربع مؤسسات مالية في إيرلندا من الاجتماع بوحدة الاستخبارات المالية نصف شهرياً. حيث تتيح هذه الاجتماعات للمؤسسات المالية تبادل خبراتها مباشرةً مع سلطات القطاع العام لتعزيز عملية تحديد تمويل الإرهابيين والوقاية منه. كما تستغل وحدة الاستخبارات المالية تلك الاجتماعات لتقديم التدريب الخاص بمكافحة تمويل الإرهاب وتقديم التغذية العكسية فيما يتعلق بنوعية تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى وحدة الاستخبارات المالية.

4.5. إسرائيل

1.4.5. السياق

81- كان على إسرائيل منذ إنشائها أن تتعامل مع الإرهاب بمختلف أنواعه ومستوياته، والتي نفذتها منظمات إرهابية مختلفة في مناطق مختلفة (محلية، على الحدود وفي الخارج) وباستخدام أساليب مختلفة. كالهجمات الانتحارية والعبوات الناسفة و الاختطاف للمساومة و أنشطة إرهابية فردية، تشمل غالباً الطعن و الصدم بالمركبات وإطلاق النار. وبالتالي، فإن إسرائيل تقوم بجهود مستمرة لعرقلة الإرهاب وتمويله. و كانت استراتيجية مكافحة تمويل الإرهاب جزءًا لا يتجزأ من هذه الجهود.

2.4.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب وتمويله

82- يسعى نظام مكافحة الإرهاب في إسرائيل إلى الحد من قدرة الإرهابيين ومساعديهم في جميع أنحاء العالم على الوصول إلى النظام المالي الإسرائيلي، وتحديد واستهداف الأفراد والكيانات التي تقدم الدعم للمنظمات الإرهابية. فمن أجل ذلك، تستخدم إسرائيل مجموعة شاملة من الأدوات لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب.

83- تشمل هذه الآليات: آلية متطورة لتحديد وفرض عقوبات جنائية وإدارية على مرتكبي جرائم "تمويل الإرهاب" وعلى المنظمات الإرهابية ومؤيديهم (بما في ذلك على سبيل المثال، تسمية المنظمات المسؤولة)؛ وتشمل كذلك إستخدام نهج قائم على المخاطر للإشراف الفعال على الكيانات الأكثر تعرضاً لخطر الإرهابيين ومساعديهم الماليين. بالإضافة إلى جهود التوعية التي ستمكن المؤسسات المالية من تحديد ومنع محاولات الإرهابيين والمنظمات الإرهابية من إساءة استخدام النظام المالي الإسرائيلي، بما في ذلك إشهار ونشر الأعلام الحمراء التي تهدف إلى المساعدة في تحديد نشاط تمويل الإرهاب؛ وكذلك تشمل هذه الأليات العديد من القوانين والعمليات لتجميد وحرمان المنظمات الإرهابية من الأموال والأصول، إلخ.

3.4.5. لمحة عن التهديدات والمنظمات الإرهابية

84- تشمل أهم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها إسرائيل ما يلي: دعم الدول الأجنبية (ومع ذلك، تم تقييمها على أنها خطر ذا تأثير ضئيل نسبياً على النظام المالي الإسرائيلي، بسبب عدم تحويل هذه الأموال عبر إسرائيل).

85- المساهمات والمنظمات الخيرية ذات الصلة بالمنظمات الإرهابية و جمع الأموال من خلال الشركات والنشاطات الشرعية و النشاطات الإجرامية (خاصة ذات الصلة بالإرهاب) وكذلك التهريب عبر الحدود وتمويل الإرهاب القائم على التجارة وآليات تحويل الأموال.

86- وفيما يلي أمثلة لحالات تعطيل تمويل الإرهاب التي نشأت في منظمات خيرية تعمل في الخارج وتعطيل تمويل للإرهاب قائم على التجارة والمخصص لدعم منظمة حماس الإرهابية [13].

4.4.5. تنفيذ استراتيجيات التعطيل

الإجراءات المستهدفة

• **المراقبة المادية للحدود:** تقوم إسرائيل بمراقبة صارمة لحدودها، بما في ذلك المراقبة الشديدة لحدودها مع غزة، لتحديد التهديدات قبل أن تتجسد. حيث أن في بعض الحالات، تم إستخدام تصاريح الخروج و الدخول لغزة بغرض القيام بأعمال كغطاء لنقل الأموال والإمدادات لحماس في غزة لدعم أنشطتها غير المشروعة ضد إسرائيل (بما في ذلك بناء "الأنفاق الإرهابية" المؤدية إلى الأراضي الإسرائيلية).

13- منظمة أصولية. لديها جناح للخدمة الاجتماعية والدعوة، وجناح عسكري. يعتبر الجناح العسكري لحركة حماس، كلياً أو جزئياً، منظمة إرهابية من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية، وعلى الأخص من قبل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

• **العقوبات الجنائية:** يُعد تطبيق العقوبات الجنائية ذا أهمية بالغة لردع النشاط الإرهابي غير المشروع، بما في ذلك تمويل الإرهاب. حيث تطبق إسرائيل عقوبات جنائية تتراوح بين السجن من سنتين إلى خمس سنوات ودفع الغرامات (التي قد تصل إلى مليوني شيكل (482،000 يورو)، والمصادرة والإتلاف، بما في ذلك المركبات والشاحنات المستخدمة لنقل الإمدادات، التي تستخدم لأغراض تمويل الإرهاب.

• **وسائل المراقبة المتطورة:** من المهم استخدام أدوات التحقيق وطرق المراقبة المتطورة من أجل تحديد أنماط النشاط غير القانوني وإخطار الأنظمة الوقائية على الحدود، فيما يتعلق بدخول الأموال واللوازم المستخدمة لأغراض إرهابية.

التعاون والبنية التحتية لتمويل الإرهاب

• **التحقيقات المشتركة** بين السلطات: تبين أن التحقيقات المشتركة بين السلطات تحقق نتائج جيدة ومعلومات جديدة ومهمة عن أساليب تمويل الإرهاب. ويشمل ذلك استخدام الاستخبارات المالية وسجلات الشرطة الوطنية بالتنسيق مع الهيئات الأخرى. على سبيل المثال، أدت التحقيقات بين السلطات في نوفمبر 2015 إلى قيام وزير الدفاع بتصنيف منظمة محددة محلياً (DDO)، بما في ذلك العديد من المنظمات الفرعية والشركات التابعة لها، كمؤسسة غير قانونية. وقد حال هذا بشكل فعال دون تدفق تمويل الإرهاب عبر هذه القنوات، مما أدى إلى قطع الشبكة الواسعة للعديد من المنظمات الإسرائيلية غير الربحية والشركات التي تديرها المنظمة المحددة محلياً من أجل تسهيل الأنشطة غير المشروعة داخل إسرائيل.
• **وسائل تكنولوجيا المعلومات المتطورة:** تستخدم إسرائيل تحليلات معقدة للبيانات لتحديد الأنماط المشبوهة لنشاط تمويل الإرهاب. ويشمل ذلك "بحيرات البيانات" المشتركة وتحليل البيانات الكبيرة.
• **المراقبة المستمرة:** إن الرصد في أقرب وقت ممكن إلى الوقت الفعلي يحسن معدلات الاستجابة ويزيد من فعالية نظام مكافحة تمويل الإرهاب. تقوم وحدة الاستخبارات المالية الإسرائيلية بمراقبة تقارير النشاط غير المعتادة على أساس مستمر، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالمنظمات الحالية ووسائط النقل الأخرى التي يتم استخدامها، في أعقاب عملية ناجحة لإغلاق منظمة محددة محلياً، أثناء محاولتها لإعادة إطلاق أنشطة تمويل إرهاب.

5.5. إيطاليا

1.5.5. السياق

92 - وتعتبر السلطات الإيطالية أن خطر الإرهاب وتمويل الإرهاب آخذ في الازدياد [14]. وقد أدت التغيرات في السياق الدولي، مع قيام تنظيم الدولة (داعش) والسيطرة على بعض الأراضي في سوريا والعراق وليبيا، ووجود خلايا إرهابية في أوروبا، والمحاربين الإرهابيين الأجانب العائدين إليها إلى رفع مستوى التهديد. وعلى الرغم من عدم وقوع هجمات مباشرة في إيطاليا في السنوات الأخيرة، فقد تم تحديد إيطاليا مراراً وتكراراً على أنها هدف محتمل، وفي بعض الحالات كانت تستخدم كبلد عبور لأولئك الذين يرتكبون أعمالاً إرهابية في بلدان أوروبية أخرى. وقد حددت التحقيقات الأفراد أو الخلايا الصغيرة النشطة في الدعاية والتجنيد والتحضير للهجمات على الأراضي الإيطالية.

93 - كما أن قرب الحدود الليبية ووجود السدة الباباوية هما عاملان مهمان في تعرض إيطاليا للإرهاب. حيث إن استخدام الخلايا الصغيرة الأفراد يجعل من الصعب إعاقة تمويل الإرهاب. وهذا هو الحال خاصة بالنظر إلى أن التمويل غالباً ما يكون خارج النظام المالي الرسمي أو في بعض الأحيان مرتبط بالنشاط الاقتصادي المشروع. وقد حذر وزير الداخلية الإيطالي مؤخراً من أنه بعد هزيمة تنظيم الدولة (داعش) في سوريا والعراق، قد يحاول عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب التسلل إلى أوروبا، ربما عن طريق قوارب المهاجرين من ليبيا إلى إيطاليا.

14- منذ النصف الثاني من عام 2014، تلقت وحدة الاستخبارات المالية الإيطالية عددا متزايدا من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بالإرهاب وتمويله. ويرجع هذا الارتفاع المفاجئ في تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب إلى مجموعة متنوعة من العوامل: العدد المتزايد للمعاملات والإجراءات التي تشمل وكالات إنفاذ القانون والسلطات القضائية زيادة الرقابة من قبل المشغلين للمعاملات ذات الصلة والعملاء الأكثر عرضة لخطر تمويل الإرهاب وزيادة وعي المشغلين بسلوك عملائهم وسلوكهم المالي.

2.5.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب وتمويله

94 - تواصل السلطات الإيطالية شن حملات مداهمة واعتقالات في جميع أنحاء البلد. كما تواصل السلطات الإيطالية مراقبة تحركات العملة عبر الحدود، وذلك في المقام الأول من خلال تطبيق Guardia di Finanza للضوابط الجمركية على طول الحدود البرية والموانئ والمطارات. وبالمثل، تهدف مراقبة الأراضي إلى اعتراض رؤوس الأموال المخفية التي يتم تحويلها لأغراض غير مشروعة، بما في ذلك تمويل الإرهاب.

3.5.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

95- استناداً إلى بيانات تقرير المعاملات المشبوهة المتاحة، هناك العديد من مخاطر تمويل الإرهاب ذات الاهتمام الرئيسي للسلطات الإيطالية:

•**الأشخاص المدرجون:** في الماضي، كشفت معاملات العملاء عن صلات محتملة بتعاملات الأطراف الخاضعة لتدابير مالية تقييدية لأسباب تتعلق بالإرهاب (مثل الأفراد والكيانات الذين حددتهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية).

• **المنظمات غير الهادفة للربح والمهاجرين في الشتات:** مخاطر تمويل الإرهاب تتعلق أيضاً بالمنظمات غير الهادفة للربح التي تخدم مجتمعات المهاجرين. من بين أكثر الحالات الشاذة تكرارًا هو الإيداعات النقدية أو عمليات السحب التي تبدو غير عادية، إما بسبب كميتها أو تكرارها أو التحويلات التي تتم للأشخاص الطبيعيين أو غيرهم من المنظمات غير الربحية دون تحديد الغرض من النقل (في إيطاليا أو في الخارج) أو المعاملات التي لا تتفق مع طبيعة المنظمة أو وصف الدفعة المكشوف عنها.

• **التطرف والمقاتلون الإرهابيون الأجانب:** تشمل الأمثلة على ذلك تحديد التحركات المالية غير العادية المرتبطة بالتحركات المادية للأفراد (مثل شراء تذاكر الطيران، والسحوبات المتكررة من الخارج، وما إلى ذلك) أو غيابهم المفاجئ وغير المبرر من إيطاليا (على سبيل المثال، تصفية الأعمال المفاجئة أو مدفوعات القروض متبوعة بالسحب النقدي لغرض محدد وهو الانتقال إلى الخارج).

• **الخلايا الصغيرة والمنظمات المحلية والأفراد:** لا يزال التمويل الإرهابي المرتبط بالخلايا الصغيرة والمنظمات المحلية والأفراد صعب التعطيل بشكل خاص. فعادةً ما يتم تشتيت الأموال أو نقلها بكميات صغيرة ويمكن أن تعزى إلى النشاط الاقتصادي القانوني.

4.5.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة مخاطر تمويل الإرهاب لإيطاليا

• **التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة (داعش):** تشارك إيطاليا في أعمال التحالف العالمي ضد تنظيم الدولة (داعش)، الذي تم تشكيله في سبتمبر 2014. ويسعى هذا التحالف إلى تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة و مواجهة الدعاية لتنظيم الدولة و القيام بأعمال عسكرية و منع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتعامل مع تمويل التنظيم (داعش). وتشارك إيطاليا في رئاسة التحالف لمواجهة تمويل تنظيم الدولة، إلى جانب المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

• **التدريب الموجه:** تشمل المبادرات الإيطالية تطوير تدريب المسؤولين من البلدان في مناطق الصراع، التي أطلقتها في عام 2017 مؤسسة Guardia di Finanza بالتعاون مع وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإنمائي. كما نظمت قيادة الكارابينيرى للتراث الثقافي، منذ 2016، عدة دورات متخصصة لضباط الشرطة العراقية وعلماء الآثار في بغداد وأربيل. وقد استضاف بنك إيطاليا حلقات تدريبية مماثلة سنوياً لنظرائه في المنطقة. وبناء على طلب من العراق، ستقوم وحدة الاستخبارات المالية الإيطالية بتنظيم أنشطة تدريبية لموظفي وحدة الاستخبارات المالية العراقية في عام 2018.

• **الآليات المحلية:** تحدد المادة 8 من المرسوم التشريعي رقم 2007/231 مهام مبتكرة للمديرية الوطنية الإيطالية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب (DNAA). وعلى المدعي العام الوطني مهمة وضع بروتوكولات وآليات يمكن أن تساعد في إدارة الظواهر المعقدة والمتطورة بسرعة، مثل الإرهاب وتمويل الإرهاب. وفي النظام الجديد، يتم جمع التقارير التي تتلقاها وحدة الاستخبارات المالية في قوائم خاصة يتم إرسالها شهريًا إلى الإدارة الوطنية الإيطالية لمكافحة المافيا ومكافحة الإرهاب، والتي تتعامل معها بقواعد بيانات خاصة بها من خلال نظام تشفير بيانات متطابق. وتتيح هذه الآلية الإبلاغ عن القضايا في الوقت الفعلي عند ظهورها، مما يجعلها متاحة على الفور للسلطة المسؤولة عن إجراء التحقيقات. وبهذه الطريقة، يتم الحصول على كمية كبيرة من المعلومات بناءً على بيانات منظمة وموثوقة تم تقديمها بالفعل للتحقق القضائي.

6.5. ماليزيا

1.6.5. السياق

96 - تطورت طبيعة التهديدات الإرهابية في ماليزيا ومنطقتها وأصبحت أكثر تطوراً على نحو متزايد تماشياً مع التقدم التكنولوجي، مما سهل إساءة استغلال وسائل الاتصالات العالمية من قبل الجماعات الإرهابية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والشبكة المظلمة (Dark Web) لأغراض التوظيف والدعاية.

97 - تتزايد التهديدات الإرهابية وما يرتبط بها من مخاطر تمويل الإرهاب في ماليزيا بسبب الازدياد السريع في حجم تنظيم الدولة وكذلك ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي إطار تقييم المخاطر الوطنية (تقييم المخاطر الوطنية 2017)، تم رفع مؤشر مستوى الإرهاب وتمويله في تقييم المخاطر الوطنية لعام 2013 من "المتوسط" إلى "متوسط مرتفع". وتستمر داعش في تجنيد الماليزيين الذين يتم استقطابهم إلى أيديولوجيتهم عن طريق الدعاية، وتوجيه الهجمات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات الرسائل المشفرة. فمنذ عام 2014، غادر 95 ماليزياً البلاد إلى سوريا، اصطحب بعضهم أطفاله. ولا يزال هناك أيضا اتجاه تصاعدي في الإرهاب والملاحقات القضائية وإدانات تمويل الإرهاب. كما أن الاعتقالات التي تمت على الإرهاب وجرائم تمويله كانت أيضا في اتجاه تصاعدي وبلغت ذروتها في عام 2016. وبشكل ملحوظ، شهدت ماليزيا نسبة أعلى من الأجانب الذين تم اعتقالهم بسبب جرائم متعلقة بالإرهاب، بما في ذلك تمويل الإرهاب، وهو ما يمثل أكثر من نصف مجموع الاعتقالات في عام 2017.

2.6.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله

98- بالرغم من الاتجاه التصاعدي لمخاطر الإرهاب وتمويله، إلا أن الإرادة السياسية القوية للماليزيين للتصدي لهذه التحديات دفعتهم إلى التشديد على أربعة مجالات استراتيجية للاستجابة بشكل كلي لارتفاع هذه المخاطر، والتي تكمن في التنفيذ الفعال لـ (1) تحديد المخاطر والإطار التنظيمي، (2) التدابير الوقائية، (3) إجراءات الإنفاذ (4) المبادرات الخارجية. والأهم من ذلك، أن أدوات تعطيل أنشطة الإرهاب و تمويله تستند إلى هذه المجالات الاستراتيجية ذات الأربعة محاور. وعلى الرغم من التباطؤ الملحوظ في اتجاه الماليزيين الذين ينضمون إلى تنظيم الدولة (داعش) منذ وفاة محمد واندي محمد جدي (أبرز القائمين على التجنيد لتنظيم الدولة)، إلا أن المراقبة وجمع المعلومات الاستخباراتية مستمران في ضمان أن السلطات قد تتخذ إجراءات وقائية إذا رأت ذلك ضرورياً.

3.6.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

99 - مازالت الوسائل المشروعة هي المصدر الرئيسي لأموال تمويل الإرهاب في ماليزيا. ومن بين أساليب جمع الأموال المستخدمة التمويل الذاتي من الدخل الشرعي والمدخرات وسحوبات الضمان الاجتماعي والدعم المالي من أفراد الأسرة والتبرعات من العامة. كما تخلى بعض الأفراد عن أصولهم الشخصية أو حصلوا على قروض لهذا الغرض. وقد أُفيد بأن العديد من الماليزيين قد خدعوا بمبادرات التمويل الجماعي، التي تعمل كواجهة للجماعات الإرهابية، وقد تبرعوا دون علم بأموال لأنشطة الإرهاب.

100- عادة ما تكون المبالغ المستخدمة في تمويل العمليات الإرهابية صغيرة، مما يزيد من صعوبات اكتشافها. كما يشكل استخدام الحركة المادية عبر الحدود بشكل متكرر تحديات إضافية في عملية الكشف عنها. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك زيادة في استخدام الحسابات المصرفية لتلقي التبرعات من المتعاطفين ، قبل أن يتم سحب الأموال في وقت لاحق في مناطق الصراع. وإلى جانب المؤسسات المالية، أفيد أيضا أن مشغلي التحويلات والحوالات هم القنوات المفضلة للإرهابيين لنقل الأموال خارج ماليزيا لأغراض تمويل الإرهاب.

4.6.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر التمويل في ماليزيا

• **التعزيزات التنظيمية:** تم وضع التشريعات ذات الصلة وتعديلها لتوسيع نطاق التحقيقات وسلطات أجهزة إنفاذ القانون. وقد سهل ذلك إجراءات المنع والإنفاذ، مما أسفر عن عدد كبير من الملاحقات القضائية والإدانات في السنوات الأخيرة.

• **تبادل المعلومات الاستخباراتية:** تركز وحدة الاستخبارات المالية الماليزية على العديد من الوظائف الأساسية والمجالات المستهدفة:

o يتم تحديد تمويل الإرهاب كمجال ينبغي التركيز عليه، مع دعم المحللين المتفانين من خلال بناء القدرات المستمر عن طريق التدريب.

o تقوم وحدة الاستخبارات المالية بإصدار الأعلام الحمراء والأنماط والأخبار الأسبوعية والتحديثات المنتظمة حول مختلف قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب، أو العقوبات الأحادية من قبل السلطات القضائية الأخرى من خلال نظام الاستخبارات المالية لتمكين الكشف المبكر بُغْية تعطيل الأنشطة الإرهابية.

O أُنْشِئ في عام 2017 منبراً للقطاعين العام والخاص، بين وحدة الاستخبارات المالية والفرع الخاص لشرطة ماليزيا الملكية، وقد قامت كذلك باختيار مؤسسات مالية لتحسين نوعية التقارير المتعلقة بالعمليات المشبوهة المرتبطة بتمويل الإرهابيين.

• **تجميد الأصول والحسابات:** غالباً ما تستخدم تدابير التجميد الوقائي ضد الأفراد والكيانات لخفض تدفقات تمويل الإرهاب. وقد حددت الحكومة ما مجموعه 45 فرداً و 20 كياناً بموجب المادة B 66 من قانون مكافحة غسل الأموال منذ عام 2014، مما أدى إلى تجميد حوالي 000 200 رينجيت ماليزي (41000 يورو) من الأموال المحتفظ بها في حسابات مصرفية.

• **محو التطرف:** تعمل لجنة الاتصالات والوسائط المتعددة الماليزية بشكل استباقي في منع وإزالة مجموعات ومواقع الشبكات الاجتماعية التي أُسِيء استخدامها لوقف التطرف وجمع الأموال عبر الإنترنت. وقد أنشئ مركز للمراسلات المضادة في عام 2016 تديره شرطة ماليزيا الملكية للتصدي لظهور التطرف الديني وتنظيم الدولة على الإنترنت. وفيما يخص مكافحة التطرف، فإن برنامج إزالة التطرف الماليزي يحافظ على معدل نجاح عال، حيث أنه يعمل على إعادة تأهيل غالبية الإرهابيين والمتطرفين وإعادة دمجهم في المجتمع.

• **التنسيق المحلي:** تواصل لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة غسل الأموال قيادة عملية التنسيق المحلية. بحيث تكون اللجان الفرعية (الاستخبارات المالية، إنفاذ القانون والادعاء، المنظمات غير الهادفة للربح، والفريق المعني بالعقوبات المالية المستهدفة بشأن تمويل الإرهاب) هي المسؤولة عن رصد المسائل المتعلقة بتمويل الإرهاب وتنسيق تنفيذ مختلف خطط العمل في إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية.

• **المشاركات الإقليمية والعالمية:** على الصعيد الإقليمي، نظم بنك نيغارا (Bank Negara) ماليزيا بالشراكة مع مركز تقارير المعاملات والتحليل في أستراليا و (Pusat Pelaporan dan Analisis Transaksi Keuangan) الإندونيسي، مؤتمر القمة الإقليمي الثالث لمكافحة تمويل الإرهاب في الفترة من 20 إلى 23 نوفمبر 2017. وتهدف هذه القمة إلى تطوير التعاون الاستراتيجي والإقليمي في مواجهة تمويل الإرهاب وفهم المخاطر المرتبطة به وسط بيئة ديناميكية للتطور التكنولوجي السريع في تقديم الخدمات المالية.

• **تبادل المحللين الإقليميين:** كجزء من مبادرات مؤتمر القمة، شاركت وحدة الاستخبارات المالية في برنامج تبادل المحللين الإقليمي لتحليل المعاملات المشبوهة التي تخص مجموعة Maute المرتبطة بتنظيم الدولة (داعش)، ومقرها في جنوب الفلبين. ومن المتوقع أن ينتج عن برنامج التبادل تقارير استخباراتية مالية شاملة عن مجموعة Maute، استناداً إلى تقارير المعاملات. وعلاوة على ذلك، تم البدء في "تمرين التحفيز للمُحَلِّلين" في يوليو 2018 ، حيث اجتمع محللو وحدة الاستخبارات المالية من ستة بلدان داخل المنطقة لوضع شروط مرجعية وقواعد عمل وبروتوكولات وإجراءات للكشف التلقائي من أجل تحسين توقيت تحديد تمويل الإرهاب و التعطيل.

7.5. موناكو

1.7.5. السياق

101- إن المخاوف من الهجمات الإرهابية شائعة في الوقت الراهن، وبالنسبة لموناكو، فإنها ليست استثناء بسبب موقعها الجغرافي وروابطها الوثيقة بفرنسا. وبالرغم من عدم وجود تاريخ للأعمال الإرهابية في موناكو أو لتمويل الإرهاب، إلا أن بعض الحالات تشير إلى تهديدات محتملة. فعلى سبيل المثال: الوجود المسبق لخلية إرهابية في "كان" المجاورة ("كان - تورسي") للمقاطعة الفرنسية القريبة من جبال الألب المطلة على البحر كمنطقة ساخنة لتجنيد متطوعين لتنظيم الدولة (داعش)؛ وكذلك الكشف عن دار عبادة راديكالي تحت الأرض في المدينة الحدودية ، "بوزولي"؛ وهجوم الشاحنة في "نيس"، فرنسا، في يوم إحياء ذكرى سقوط الباستيل 2016.

102- تعتبر موناكو مركز مالي دولي تتلقى و تحول الأموال من و إلى البلدان في جميع أنحاء العالم. و ثُلُثاَ سكانها مقيمون من 140 دولة، ويوجد أكثر من 200 منظمة غير ربحية في موناكو. وتطبق موناكو قرارات الأمم المتحدة وتدابير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتجميد الأموال المتعلقة بتمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، تطبق موناكو التدابير الفرنسية، التي تشمل قوائم محددة بالأفراد، وفقاً لاتفاقية فرانكو- موناكو(Franco-Monegasque Convention).

2.7.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب وتمويله

103- لأجل التصدي للتهديدات الإرهابية المحتملة وما يرتبط بها من مخاطر تمويل الإرهاب، اتخذت موناكو درجة عالية من اليقظة. على سبيل المثال، قامت باتخاذ إجراءات لتعزيز "تدابير الحماية" للأشخاص الذين يدخلون إلى أماكن محددة معينة، فضلاً عن تحسين منظومة كاميرات المراقبة وزيادة تواجد الشرطة. كما عززت موناكو إطارها القانوني الداخلي لمكافحة تمويل الإرهاب، باعتمادها القانون رقم 1.430 بشأن الأمن القومي، الذي دخل حيز التنفيذ في 22 يوليو 2016.

104- أكملت موناكو أول تقييم وطني للمخاطر في يونيو 2017، بإتباع منهجية البنك الدولي. غير أن هذا التقييم كان يركز في المقام الأول على غسل الأموال، ولم يكتمل نموذج تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. ويعتبر تقييم مخاطر تمويل الإرهاب من الأولويات في تقييم المخاطر الوطني الثاني، والذي من المقرر أن يبدأ في يناير 2019.

3.7.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

105- حتى الآن، لم تعالج موناكو قضايا الإرهاب أو تمويله المحلية المنشأ بالرغم من وجود بعض المعلومات التي تشير إلى وجود محتمل للتمويل الإرهابي في موناكو. ومنذ عام 2017، كان هناك ازدياد في عدد تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة وكذلك الطلبات الخارجية ذات الصلة بتمويل الإرهاب التي تلقتها وحدة الاستخبارات المالية. وبالرغم من انخفاض عدد تقارير المعاملات المشبوهة، إلا أنه لا يزال من الصعب تمييز الاتجاهات بشكل واضح. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن الروابط المشبوهة بين الأفراد المحددين في تقارير المعاملات المشبوهة ونشاط تمويل الإرهاب المزعوم ضعيفة[15]. حيث تشير بعض التقارير إلى أنه قد تكون هناك روابط مع الأطراف المقابلة والمنظمات غير الربحية التي تم تصنيفها على أنها تمول الإرهاب في الشرق الأوسط. حوالي نصف الأفراد المذكورين هم من المقيمين في الإمارة أو شركات موناكو.

106- تستند بقية تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب إلى معاملات مصرفية. وخلال التحقيقات التي أجرتها وحدة الاستخبارات المالية، لوحظ أن معظم التدفقات المالية لا تمر إلا عبر الحسابات في الإمارة. ولا تزال تقارير وطلبات المعاملات المشبوهة المرتبطة بتمويل الإرهاب نادرة للغاية مقارنةً بالطلبات ذات الصلة المتعلقة بغسل الأموال.

15- لا يمكن إثبات هذا أو تأكيده، بالنظر إلى الوضع الحالي للتحقيقات المالية الجارية.

4.7.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة خطر تمويل الإرهاب

• **التدريب والندوات المستهدفة:** يظل التدريب أساساً لنظام مكافحة تمويل الإرهاب في موناكو، الذي يشمل تدريب منتظم وحلقات دراسية لمسؤولي القطاع العام وموظفي الامتثال في البنوك المحلية. ففي نوفمبر 2017، عُقد مؤتمراً بشأن تمويل الإرهاب، حضره رئيس مكافحة تمويل الإرهاب بوحدة الاستخبارات المالية الفرنسية (TRACFIN)، فضلاً عن القضاة المحليين وضباط الشرطة وموظفي الامتثال.

• **تحديثات منتظمة للتقييم الوطني للمخاطر:** أجرت موناكو أول تقييم وطني للمخاطر في عام 2017. ولم يشمل هذا التقييم الوطني الأول تمويل الإرهاب. ولكنها تعمل حالياً على قدم وساق للاستعداد لتقييم المخاطر الوطني القادم في يناير 2019، والذي سيتم توسيعه لتغطية تمويل الإرهاب.

• **الاستجابة المنسقة:** تمويل الإرهاب موضوع متكرر خلال اجتماعات لجنة وفريق الاتصال، والتي تنعقد مرتين في السنة. ويشمل أعضاء هذه المجموعات جميع الممثلين من القطاعين العام والخاص المشتركين في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

8.5. سلوفينيا

1.8.5. السياق

107- برغم عدم وقوع هجمات إرهابية في السنوات الأخيرة، إلا أن سلوفينيا تواجه مخاطر معتدلة مرتبطة بالإرهاب وتمويل الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، لا يزال التطرف المدعوم دينياً في منطقة غرب البلقان واتصاله غير المباشر والمباشر بسلوفينيا مصدر قلق للسلطات. ففي السنوات الأخيرة، سَلَّطَت الهجمات الإرهابية في أوروبا الضوء على الحاجة إلى معالجة التطرف الذي يؤدي إلى التطرف العنيف أو الإرهاب. وتعتبر جميع الهيئات المختصة في سلوفينيا أعضاءً في "المجموعة المشتركة ضد العنف"، والتي أُعدت، بصفتها هيئة، مشروع استراتيجية وطنية لمنع الإرهاب والعنف الشديد.

2.8.5 نظرة عامة على مكافحة الإرهاب ومكافحة تمويل الإرهاب

108. إن السلطات على علمٍ بأن ثلاثة مواطنين قد غادروا في السابق لمنطقة النزاع في سوريا و العراق للانضمام إلى تنظيم الدولة (داعش). وهم من معتنقي الدين الجدد وليس لديهم روابط سابقة مع الجماعات المتطرفة. وقد قُتِلَ أحدهم بالخارج، أما فيما يخص الشخصين الآخرين، فلم تكن هناك معلومات كافية لمقاضاتهما بتهمة الإرهاب. ومع ذلك، فقد أدين أحدهما بتهمة "التجنيد والتدريب للأنشطة الإرهابية". وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك امرأتين سلوفينيتين تزوجتا بمقاتِلَين أجنبيين بموجب الشريعة الإسلامية. ومؤخراً، كانت هناك بعض المؤشرات أيضاً على أن امرأة ثالثة لديها أطفال صغار ترغب في مغادرة منطقة القتال في سوريا من أجل العودة إلى سلوفينيا. ويتم تأمين كل هؤلاء و التعامل معهم بشكل كبير من خلال جهود وحدة الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون وإدارة المخابرات السرية.

3.8.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

109- تبين سجلات وحدة الاستخبارات المالية أن تقارير المعاملات المشبوهة المرتبطة بتمويل الإرهاب تمثل حوالي 1% من جميع تقارير المعاملات المشبوهة التي تم تلقيها. ويتم الحصول على المعلومات بشكل رئيسي من البنوك ومقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة. وترتبط معظم تقارير المعاملات المشبوهة بتحويلات الأموال إلى المناطق المجاورة لمنطقة النزاع في سوريا و العراق. كما ترتبط بعض تقارير المعاملات المشبوهة بتمويل من مؤسسة غير ربحية من الخارج والتي قد تكون ذات صلة بتمويل الإرهاب.

4.8.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويله

110. **شبكة الوعي الراديكالي (RAN):** هو نظام صُمِّم لجمع معلومات "سهلة المنال" تتعلق بالتطرف المحتمل للفرد (على سبيل المثال، التغيير في العادات و نمط الحياة، والعبارات المتطرفة، وما إلى ذلك). وبالتالي فإن شبكة الوعي الراديكالي تدعم مدخلات من مجموعة واسعة من الجهات المختلفة (على سبيل المثال، المؤسسات الصحية، ومراكز الإعانة الاجتماعية، والسجون، وسلطات إنفاذ القانون، ومقدمي خدمات الإنترنت، وما إلى ذلك). ويساعد هذا النوع من المعلومات، عندما يكون مركزياً ويتم تحليل المعلومات التي يتم جمعها، على تحديد الموضوعات أو المجموعات المحتملة التي يظهر عليها علامات التطرف، والتي يمكن منعها بعد ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات المُنَسَّقَة، تتراوح من الدعم الاجتماعي إلى الجنحة أو التهم الجنائية عن الجرائم الصغيرة التي لا ترتبط بالإرهاب.

111- **الاستراتيجية الوطنية لمنع الإرهاب والعنف الشديد:** وهي وثيقة سرية توفر خارطة طريق للجهود التي تبذلها السلطات لمكافحة الإرهاب و تمويل الإرهاب. كما تحدد هذه الاستراتيجية النقاط التي ينبغي تطويرها في الإطار الداخلي لمكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، يشمل ذلك الحاجة إلى: مزيد من التعاون بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية المختلفة، ومواصلة تطوير التدابير الأمنية المدمجة للبنية التحتية الحيوية (بما في ذلك الفضاء الإلكتروني)، وتطوير نظام للاتصال الآمن والموثوق بين أجهزة الاستخبارات وسلطات إنفاذ القانون ووحدة الاستخبارات المالية للأوضاع العادية وكذلك للأزمات.

112- **تطوير تبادل المعلومات:** حيث تسلط الاستراتيجية الوطنية الضوء على أهمية تطوير الاتصال السريع والموثوق بين السلطات، إذ تسعى سلوفينيا إلى بناء نظام لتكنولوجيا المعلومات بين الخدمة السرية وسلطات إنفاذ القانون ووحدة الاستخبارات المالية، مما يسمح بتدفق البيانات السرية على أساس 7/24، لتحسين التدابير الوقائية للمواقف القياسية (أي العادية) أو عند الأزمات. وقد اتخذت وحدة الاستخبارات المالية بالفعل تدابير لتطوير نظام تكنولوجيا المعلومات لديها إلى حد ما لتعزيز تبادل المعلومات عن طريق المؤسسات المالية. ويجري كذلك تحسين الاتصالات بباقي مؤسسات الدولة.

113. **وضع بروتوكولات ونظم لتبادل المعلومات بين وحدات الاستخبارات المالية والمؤسسات المالية في حالة الأزمات:** إذ تشير تجربة وحدات الاستخبارات المالية الأخرى التابعة للاتحاد الأوروبي إلى التعاون والتواصل في الوقت المناسب بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة الاستخبارات وهيئات التحقيق لجمع وتقييم البيانات المالية. حيث أن البيانات من المؤسسات المالية في حالات الأزمات أمر حيوي بالنسبة للسلطات لاتخاذ تدابير وقائية في حالات الأزمات. وتواصل السلطات العمل نحو وضع بروتوكولات لتحسين مشاركة المعلومات المحلية، بما في ذلك مشاركة المعلومات بين القطاعين العام والخاص. على سبيل المثال، من المتوقع أن تبرم وحدة الاستخبارات المالية قريباً بروتوكولات مع كل بنك على حدى في سلوفينيا.

5.9- إسبانيا

1.9.5- السياق

114- تعرضت إسبانيا لهجومين إرهابيين كبيرين. ويقبع 146 شخصاً في السجون حالياً بسبب صلاتهم بجرائم مختلفة تتعلق بالراديكالية الدينية. وفي عام 2017 وحده، أُلقِيَ القبض على 76 شخصاً لهذه الأسباب، وقُتل ستة إرهابيين على يد الشرطة الإقليمية في كاتالونيا أثناء هجوم أغسطس 2017 في برشلونة. لذلك، تحتفظ إسبانيا حالياً بمستوى التهديد الإرهابي المرتفع (4 من أصل 5). وبشكل رئيسي تتكرر الأعمال الإرهابية التي يرتكبها أفراد ومجموعات صغيرة في الأماكن المزدحمة. ولهذا حَظِيَ تمويل التطرف العنيف، فضلاً عن التجنيد والتلقين لأغراض إرهابية باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة.

2.9.5- نظرة عامة حول مكافحة الإرهاب وتمويله

115. تعتبر استراتيجية الأمن القومي الإسبانية، التي تمت الموافقة عليها في عام 2017، مكافحة الإرهاب كأولوية بالنسبة لإسبانيا. إذ تقدم استراتيجية الأمن الوطني أربعة مسارات رئيسية، أولها المنع. وفي هذا الصدد، يجري العمل من أجل تعزيز التنمية والتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف العنيف في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية ، وتعزيز الآليات المُعدة لمكافحة تمويل الإرهاب.

116- لدى إسبانيا نظام قوي للوقاية من تمويل الإرهاب. حيث يتم تنسيق السلطات من خلال لجنة متعددة التخصصات، وهي لجنة منع غسل الأموال والجرائم النقدية. إن نموذج العمل التآزري هذا يجعل التعاون المشترك بين السلطات ممكناً إذ يسمح بتدفق ما يرشح عن الاستخبارات المالية واستخدامه بفعالية من قبل قوات الأمن في تحقيقاتها. وتتمثل التحديات في المستقبل القريب في مواصلة تعزيز قدرات البحث والاستخبارات المالية (خاصة في مجال التكنولوجيا الجديدة)، والحفاظ على مستوى عالٍ من التعاون في المجال الدولي ومواصلة ضمان التنسيق الفعال في المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

3.9.5- لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

117- يمثل تنظيم الدولة (داعش) تهديداً مهماً، وكذلك القاعدة ومتعاطفيها، بسبب قرب أسبانيا من أفريقيا. ويكمن الخطر الأكثر إلحاحاً في الخلايا الصغيرة، حيث أنها لا تحتاج إلى الكثير من الأموال لارتكاب هجمات إرهابية. فعلى سبيل المثال، في تسجيل صوتي تم اعتراضه من أحد الإرهابيين الذين قتلوا في هجوم برشلونة عام 2017، يقر فيه أن تكلفة إنتاج قنبلة هو ما بين 15 و 20 يورو. مما يشكل صعوبةً في الكشف عن هذه الخلايا قبل وقوع العمل الإرهابي. و تمثل الطرق الجديدة لنقل القيمة، مثل استخدام العملات الافتراضية، أيضاً خطراً لا يمكن قياسه، بسبب عدم وجود بيانات كافية ذات صلة.

4.9.5- تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطر تمويل الإرهاب

118- تركز السلطات الإسبانية حالياً على محاولة تعزيز التنسيق فيما بين السلطات المختصة وسلطات إنفاذ القانون من أجل تخفيف المخاطر وتطوير الكشف عن الأنشطة الإرهابية ومخاطر تمويل الإرهاب ومنعها.

• **تطوير استراتيجيات رفيعة المستوى:** أعدت الخزانة الإسبانية وثيقة تحدد الاستراتيجية الوطنية الإسبانية لمنع استخدام النظام المالي لأغراض تمويل الإرهاب. ومن المُتوقَّع أن تناقش لجنة مكافحة غسل الأموال والجرائم النقدية هذه الوثيقة في اجتماعها المقرر عقده في سبتمبر، وأن توافق عليها في نهاية المطاف.

• **التدابير التشغيلية:** أجرت وحدة الاستخبارات المالية على مدى العامين الماضيين (بالتعاون الوثيق مع سلطات إنفاذ القانون) تحليلاً تشغيلياً يركز على تحديد هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب والميسرين الماليين وغيرهم ممن يدعمون الأعمال الإرهابية. وقد شَمِلَ:

o متطلبات جميع الجهات المصدرة للبطاقات الائتمانية (خاصة البنوك ومؤسسات الدفع) للإبلاغ عن معاملات بطاقات الائتمان ذات الخصائص المحددة مسبقاً داخل سوريا ومناطق نفوذها.

o تحليل المعاملات عالية المخاطر التي تتم عن طريق مزودي خدمات نقل النقد أو القيمة، ودمج النتائج التي تم الحصول عليها مع الاستخبارات القائمة (وحدات الاستخبارات المالية وسلطات إنفاذ القانون) حول شبكات الدعم للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودة في أوروبا.

• **مجموعة العمل الخاصة:** في سنة 2017، تم إنشاء مجموعة جديدة لتعزيز التنسيق وسميت " Grupo Operativo de Inteligencia Financiera" (GOIF). وهي مجموعة عمل خاصة شُكلت من قِبل سلطات إنفاذ القانون والخدمات السرية والجمارك ووزارة الاقتصاد و SEPBLAC. حيث يجتمع هذا الفريق كل ثلاثة أشهر من أجل توحيد معايير فهم المخاطر المكتشفة وتنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات ذات الأثر العالي من أجل مكافحة تمويل الإرهاب.

10.5. المملكة المتحدة

1.10.5- السياق

119. تم تقييم تهديد الإرهاب الدولي الذي تتعرض له المملكة المتحدة بأنه "شديد"، مما يعني أن الهجمات الإرهابية محتملة للغاية. ويشير تقييم المخاطر الوطنية لعام 2017 إلى أن غالبية مخططات الهجمات الإرهابية في المملكة المتحدة تم التخطيط لها من قبل المقيمين البريطانيين (مثل الهجمات الأخيرة خلال عام 2017). وكانت هجماتهم ذات تعقيد منخفض عموماً من قِبل أفراد أو مجموعات صغيرة مستوحاة من منظمات إرهابية، ولكنها تعمل بشكل مستقل، وهي أصعب في كشفها من المخططات الأكثر تعقيداً من قبل الجماعات الإرهابية المنظمة.

2.10.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب و تمويله

120- يعتبر تتبع الإرهاب وتمويله في المملكة المتحدة - وعلى الصعيد الدولي من خلال استراتيجية (كونتست) "CONTEST"، وهي استراتيجية مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة - أولوية بالنسبة للمملكة. إذ تقدم هذه الاستراتيجية إطاراً استراتيجياً لمواجهة التهديدات الإرهابية التي تواجهها المملكة، والتي استمر من خلالها صانعو السياسات والشركاء التنفيذيون في تطوير استجابة المملكة لتهديدات الإرهابيين. وقد تُرجمت ركائز "كونتست" الأربعة إلى نشاط مكافحة تمويل الإرهاب، على النحو التالي: الملاحقة القضائية والتعطيل للأشخاص العاملين في تمويل الإرهاب (ملاحقة)؛ منع الضرر الناجم عن نشاط تمويل الإرهاب، وعلى الأخص الناجم عن الاحتيال (منع)؛ زيادة الحماية من آثار تمويل الإرهاب (حماية)؛ الحد من تأثير نشاط تمويل الإرهاب (إعداد).

121- لا يبدو أن هناك منهجية بعينها سائدة أكثر من غيرها في المملكة المتحدة فيما يخص نشاط تمويل الإرهاب، ويُنظر إلى الجزء المستغل من البنية التحتية المالية البريطانية في أنشطة تمويل الإرهاب على أنه منخفض نسبياً، ومع ذلك وبسبب اعتبار المملكة المتحدة كمركز مالي عالمي، فإن مخاطر البنية التحتية التي يتم استغلالها يتم تقييمها على أنها مرتفعة نظراً لحجم وسرعة وتعقيد المعاملات المالية التي تنتقل عبر المملكة المتحدة، وتتسم أهداف مكافحة تمويل الإرهاب في المملكة المتحدة بالمرونة في تغطية عدد من المجالات، كالتشريع و الشراكة مع القطاع الخاص.

3.10.5. لمحة عن مخاطر تمويل الإرهاب

122- إن النتائج المتبلورة عن تقييم المخاطر الوطنية لعام 2017 أفضت إلى أن النقد، إلى جانب القطاعات التي تعتمد عليه بشكل كبير، يظلا الأسلوبين المُفضلين للإرهابيّين لنقل الأموال عبر المملكة المتحدة وخارجها، ويستمر تقييم أعمال الخدمات المالية على أنها ذات مخاطر عالية لتمويل الإرهاب، وكذلك نقل الأموال النقدية عن طريق أشخاص أو شركات باعتبارها الطريقة المفضلة للإرهابيين لنقل النقد إلى خارج المملكة المتحدة، كما يتم تقييم الخدمات المصرفية للأفراد، نتيجة لطبيعة تمويل الإرهاب ذات المستوى المنخفض، على أنها إحدى الوسائل الرئيسية المستخدمة في نقل وتخزين وجمع الأموال.

4.10.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة مخاطره

أمثلة على نشاط تعطيل تمويل الإرهاب:

• **العقوبات الجنائية:** العقوبات الجنائية المُطَبَّقَة على المجرمين المدانين موضحة في التشريعات المستخدمة لتجريم نشاط تمويل الإرهاب. وهي قانون الإرهاب لعام 2000 (البنود 15-18)، وقانون الإرهاب لعام 2006، وقانون مكافحة الإرهاب والجريمة لعام 2001، وقانون الأمن ومكافحة الإرهاب 2015 (الفقرة 17 أ).

• **تجميد الأصول**: تستخدم المملكة المتحدة سلطات تجميد الأصول المحلية لتعطيل تمويل الإرهاب. بحيث يتم تحديد الأصول المستهدفة بالتجميد بالاشتراك بين سلطات إنفاذ القانون والشركاء التنفيذيين. وهناك عدد من أنظمة تجميد الأصول التي تستخدمها المملكة المتحدة، وتشمل:

o **النظام الداخلي البريطاني بموجب قانون تجميد الأصول الإرهابية لعام 2010**. يمكن تجميد الأصول إذا رأت وزارة الخزانة بشكل معقول أن الشخص قد تورط في في نشاط إرهابي في مرحلة ما ، أو بأن هناك ضرورة مرتبطة بحماية العامة من الإرهاب في أي مكان في العالم. وبموجب قانون "تافا" (TAFA)، تم تجميد 000 151 جنيه إسترليني منذ عام 2001، كما خضع 158 من الأفراد والكيانات لتجميد الأصول.

o الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وما يتعلق بتنظيم الدولة (داعش) والقاعدة (قرار مجلس الأمن 1373/1267): تقترح وزارة الخارجية البريطانية على الأمم المتحدة أن يتم إخضاع الأفراد أو الجماعات أو الكيانات أو الهيئات المُشْتَبَه في أنها مرتبطة بالقاعدة أو داعش لتجميد الأصول (وحظر السفر والأسلحة). ومنذ عام 2014، اقترحت وزارة الخارجية 8 أفراد على الأمم المتحدة، و تم إدراج خمسة منهم، وكذلك قامت وزارة الخارجية بالاشتراك في تقديم أكثر من 41 مقترحاً إلى الأمم المتحدة، وجمدت المملكة المتحدة حوالي 200,000 جنيه إسترليني بموجب هذا النظام.

o قام قانون الموارد المالية الإجرامية لسنة 2017 (البند 40 والجدول 4) بتعديل الجدول رقم 1 لقانون مكافحة الإرهاب والجريمة من أجل تضمين صلاحيات إضافية للتجميد والمصادرة. حيث يجوز لموظف الإنفاذ، بعد الحصول على الموافقة أن يتقدم بطلب إلى المحكمة لاستصدار أمر بتجميد الأموال المُودعة في الحسابات المصرفية، إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي ممتلكات إرهابية ويستمر التجميد لمدة أقصاها سنتين، ويجوز عندئذٍ لأحد كبار الموظفين، أثناء سريان أمر التجميد، التقدم إلى المحكمة للحصول على أمر بمصادرة بعض أو كل الأموال الموجودة في الحساب.

• **إنشاء مكتب تنفيذ العقوبات المالية:** تدرك المملكة المتحدة المخاطر الكامنة في وضعها كمركز مالي عالمي، وسعت إلى معالجة هذه المخاطر من خلال تعزيز تطبيق العقوبات في المملكة المتحدة.

• **تدابير الحد من الإرهاب و تدابير التحقيق (TPIMS):** يشمل ذلك قيوداً تتعلق مباشرةً بتعطيل تمويل الإرهاب، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعطيل الخدمات المالية والممتلكات والأموال، ومحظورات السفر، وما إلى ذلك.

أمثلة على إجراءات أخرى

• **مصادرة النقد:** يتضمن قانون مكافحة الإرهاب والجريمة لعام 2001 (ATCSA) تدابير تُمَكِّنُ سلطات إنفاذ القانون من وقف تمويل الإرهاب ومصادرة الأموال الإرهابية وكذلك تجميد الأصول، فبعد إقرار قانون المالية الجنائية لعام 2017، تم توسيع نطاق تعريف النقد ليشمل قسائم الألعاب والعملات الرمزية لأندية القمار ذات القيمة الثابتة وإيصالات المُراهنة، كما سمح القانون ذاته بمصادرة الممتلكات الإرهابية التي تصنف على أنها أصول مدرجة، حيث يشمل ذلك المعادن النفيسة والأحجار الكريمة والساعات والأعمال الفنية، وفي الفترة ما بين 1 أبريل 2012 و 31 مارس 2017 قامت الشرطة بتسعٍ وسبعين(79) عملية مصادرة نقدية باستخدام هذه السلطات، واستولت على 797 795 جنيهاً إسترلينيّاً (790 555 يورو).

11.5. الولايات المتحدة الأمريكية

1.11.5. السياق

123- تواجه الولايات المتحدة مخاطر كبيرة جراء تمويل الإرهاب بسبب اتساع و انفتاح نظامها المالي عالمياً، حيث يمثل - تعطيل الدعم النقدي والمادي الذي تحتاجه الجماعات الإرهابية للتمويل من أجل التخطيط وتنفيذ هجمات ضد المدنيين الأبرياء - بؤرة تُسَلِّطُ الولايات المتحدة عليها جهودها من أجل مكافحة الإرهاب، ويركز هذا النهج على الأهداف المرتبطة بما يلي: (1) فصل الإرهابيين والمنظمات الإرهابية عن مصادر دخلهم؛ (2) الحيلولة دون وصولهم إلى النظام المالي الدولي بحيث لا يمكنهم استخدام أموالهم، وتندمج هذه الجهود بالكامل مع الاستراتيجيات والعمليات الأوسع لمكافحة الإرهاب التي تسعى إلى تفكيك الجماعات الإرهابية والحد من التهديد الذي يشكله الإرهاب.

2.11.5. نظرة عامة على مكافحة الإرهاب وتمويله

124- يتم تحقيق أهداف مكافحة الإرهاب وتمويله من خلال جهد حكومي كامل يهدف إلى تحسين الشفافية في النظام المالي الدولي بحيث لا يمكن للإرهابيين والجهات الفاعلة الإجرامية الأخرى جمع الأموال ونقلها واستخدامها دعماً لأنشطتهم غير المشروعة بدون أن تكتشفها سلطات إنفاذ القانون. حيث توفر الشفافية أيضاً فرصاً للمحللين لتطوير معلومات قابلة للتنفيذ وفي الوقت المناسب، حول الأنشطة المالية وأوجه ضعف الشبكات الإرهابية. وباستخدام هذه المعلومات، يمكن للولايات المتحدة أن تختار من قائمة واسعة من الأدوات التي تنفذها السلطات المختلفة، بما في ذلك نظام تصنيف محلي قوي، بالإضافة إلى تدابير مالية وتدابير إنفاذ أخرى فريدة لاتخاذ إجراءات محددة الهدف.

3.11.5- لمحة عن المنظمة الإرهابية، داعش

125- يشكل تنظيم الدولة "داعش" تهديداً إرهابياً عالمياً، حيث يقوم بتجنيد وإرسال الآلاف من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى العراق وسوريا من عدة بلدان في جميع أنحاء العالم. كما يستغل هذا التنظيم فاعلية التكنولوجيا والموارد الأخرى لنشر أيديولوجيته العنيفة والتحريض على الأعمال الإرهابية سعياً منه لتحقيق هدفه المتمثل في تغيير النظام السياسي من خلال الأيديولوجية المتطرفة والعنف الإرهابي.

طرق التمويل[16]

126- خلال منتصف عام 2017، جمع تنظيم الدولة "داعش" الإيرادات من مصدريْن رئيسيَّيْن للتمويل وهما: (1) تهريب وبيع النفط والمنتجات النفطية (2) الابتزاز والضرائب على السكان المحليين. ومع ذلك، خسر تنظيم الدولة "داعش" أكثر من 95 ٪ من الأراضي التي كان يسيطر عليها في العراق وسوريا. ولقد أثرت هذه النجاحات على أرض الواقع بشكل مباشر على هذا التنظيم وقدرته على تحصيل الدخل. وفي عام 2017، فقد تنظيم الدولة السيطرة على معظم حقول النفط والغاز والمراكز السكانية التي كانت تُستغل سابقاً كقاعدة ضريبية هامة. ومع تحول تنظيم الدولة "داعش" إلى مجموعة تمرد سرية، فمن المتوقع أن يستمر في محاولة ابتزاز المدنيين والنشاط التجاري للتعويض عن خسائره المالية. كما يحصل التنظيم على الأموال من المانحين الأجانب، ومدفوعات الفدية، ومبيعات الآثار.

4.11.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة تنظيم الدولة "داعش" والفروع التابعة لها

الإجراءات المستهدفة

- **التحديدات المحلية**: قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على ثمانية فروع لتنظيم الدولة "داعش" إلى جانب أكثر من 90 من كبار القادة والنشطاء والميسرين الماليين والمُجَنِدين وشركات الخدمات المالية التابعة منذ عام 2014.
- **تحديدات الأمم المتحدة**: بالإضافة إلى التحديدات المحلية، اقترحت الولايات المتحدة وشاركت في متابعة العديد من قوائم الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم الدولة والناشطين والداعمين.
- **العمل المستهدف الآخر**: استهدفت غارات التحالف مباشرةً البنية التحتية للنفط والغاز الطبيعي لتنظيم الدولة – وهو أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية للتنظيم. كما دمرت العمليات العسكرية مرافق تخزين النقد، والذي يقدر بعشرات الملايين من الدولارات الأمريكية (وربما أكثر من مائة مليون دولار أمريكي)، كما قتلت كبار المسؤولين والممولين في التنظيم.

المشاركة العالمية

- **مجموعة مكافحة تمويل تنظيم الدولة "داعش" (CIFG):** تتولى الولايات المتحدة رئاسة التحالف الدولي لمكافحة تمويل تنظيم الدولة "داعش" ، إلى جانب المملكة العربية السعودية وإيطاليا. كما استضافت الاجتماع الثامن لمكافحة تمويل تنظيم الدولة "داعش" في يوليو2017، حيث ناقش المشاركون مستقبل الإيرادات غير النفطية للتنظيم وكذلك النجاحات المشتركة في تفكيك تنظيم الدولة وشبكاتها المالية الإقليمية.

16- تم توثيق وسائل التمويل للتنظيم على نطاق واسع وتحديثها، في التحديثات الدورية الخاصة بداعش و القاعدة وفروعها.

•**المُشاركة الثنائية والعمل المشترك:** تشارك الولايات المتحدة بانتظام مع العراق لفرض تدابير من شأنها منع تنظيم الدولة من الوصول إلى الأنظمة المالية العراقية والدولية. ووضعت الولايات المتحدة، بالعمل مع البنك الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي العراقي، المعلومات والضمانات لمنع تنظيم الدولة من الوصول إلى العملة الأمريكية. وقد أدى ذلك إلى عزل دور الصرافة الرئيسية داخل العراق التي كانت تمتلك في السابق إمكانية الوصول إلى عدة ملايين من النقد الأمريكي. وعملت الولايات المتحدة أيضاً مع البنك المركزي العراقي لتخفيض السيولة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم الدولة. وقد كانت إحدى أهم الخطوات التي اتخذها العراق هي قراره، في أغسطس 2015، بحظر توزيع رواتب الحكومة على المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وبالتالي القضاء على قدرة تنظيم الدولة على فرض ضرائب على هذه الأموال. كما تتعاون الولايات المتحدة مع شركاء إقليميين رئيسيين آخرين لتبادل المعلومات حول تمويل تنظيم الدولة، ولا سيما فيما يتعلق باستغلال داعش لشركات الصرافة وشركات تحويل الأموال - وهي قناة رئيسية يقوم من خلالها تنظيم الدولة بتحويل الأموال.

• **المشاركة المتعددة الأطراف:** تعمل الولايات المتحدة أيضاً مع شركاء في المؤسسات المتعددة الأطراف لتنسيق العمل ضد تنظيم الدولة. حيث يواصل مكتب مكافحة الجرائم المالية (FinCEN)، من خلال مجموعة إجمونت (Egmont)، تبادل المعلومات المالية المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب المشتبه بهم والميسرين الماليين و كل المعاملات ذات الصلة بتنظيم الدولة.

التحسينات التنظيمية

• **تقارير "فلاش":** لأجل دعم أفضل لإنفاذ القانون، فضلاً عن دعم الشركاء المحليين والدوليين الآخرين، قام مكتب مكافحة الجرائم المالية بتطوير تقارير "فلاش". إذ تمكنت أجهزة إنفاذ القانون من خلال ذلك من تحديد واستهداف التهديدات الإرهابية وتمويل الإرهاب بشكل أفضل.

• **استشارات للمؤسسات المالية:** قام مكتب مكافحة الجرائم المالية بإصدار أربعة إرشادات غير عامة للمؤسسات المالية حول أنشطة تمويل إرهاب محددة ذات صلة بتنظيم الدولة.

5.11.5- لمحة عن المنظمة الإرهابية، القاعدة وفروعها

127- في عام 1988، أنشأ أسامة بن لادن تنظيم القاعدة، ثم وبعد 10 سنوات، صنفته الأمم المتحدة كمنظمة إرهابية. حيث قام هذا التنظيم في مراحله المبكرة بتمويل وتجنيد ونقل وتدريب المتطرفين للقتال في أفغانستان. وكانت غاية هذا التنظيم هي إقامة الخلافة في جميع أنحاء العالم من خلال أعمال الإرهاب والترهيب. وتضم شبكة القاعدة شركاء من وفي جميع مناطق العالم.

طرق التمويل

128- اعتمدت القاعدة تاريخياً بشكل كبير على التبرعات من المتعاطفين مع الإرهابيين وعلى الملاذات الآمنة في أفغانستان وباكستان، ويتنامى وجودها بشكل متزايد في اليمن وسوريا. وقد استخدم نشطاء القاعدة البنوك ومحولي الأموال وأنظمة نقل القيمة غير الرسمية مثل الحوالات وحاملي السيولة النقدية، لنقل الأموال.

6.11.5- تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمكافحة القاعدة وفروعها

الإجراءات المستهدفة:

• **التصنيف المحلي:** استخدمت الولايات المتحدة بقوة العقوبات المالية للحد من تيارات تمويل القاعدة. وقد حددت الولايات المتحدة أكثر من 140 فرداً منتسباً إلى تنظيم القاعدة أو المنظمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بالقاعدة في جميع أنحاء أفغانستان وباكستان، وكذلك أكثر من 60 شخصاً وكياناً في مناطق أخرى. وقد استهدفت هذه العقوبات السلسلة بأكملها من الشبكة المالية لتنظيم القاعدة، بما في ذلك جمع التبرعات الفردية والميسرين الماليين العاملين نيابة عن تنظيم القاعدة والجمعيات الخيرية وغيرها من المنظمات غير الهادفة للربح، التي استغلها أنصار القاعدة لجمع وتحويل الأموال التي يملكونها أو يسيطرون عليها لتمكين القاعدة من الوصول إلى النظام المالي الدولي. كما استخدمت الولايات المتحدة هذه السلطة لاستهداف كل من العملاء الماليين الأساسيين لتنظيم القاعدة، وكذلك العملاء الماليين لفروعها، مثل تنظيم القاعدة في شبه

الجزيرة العربية وجبهة النصرة. وبشكل روتيني تطلب الولايات المتحدة من الشركاء الأجانب اتخاذ إجراءات محلية وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373 في محاولة للوصول إلى مناطق لا تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة وتقوم كذلك بالدفع والتشجيع على الاستجابة العالمية. حيث استطاعت السلطات الأمريكية تجميد ملايين الدولارات من الأموال المرتبطة بالقاعدة.

• **تحديدات الأمم المتحدة:** تسعى الولايات المتحدة إلى التشديد على أهمية تأثير التحديدات من خلال إدراجها في قوائم الأمم المتحدة، عند الاقتضاء، وقد اقترحت أو شاركت في تحديد أكثر من 100 قائمة منذ عام 2010.

المشاركة العالمية

• **مركز استهداف التمويل الإرهابي (TFTC):** في مايو 2017، وقعت الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست جميعها مذكرة تفاهم لإنشاء مركز استهداف التمويل الإرهابي. حيث يقوم هذا المركز بتسهيل إجراءات التعطيل المنسقة، ليشمل العقوبات، وتقاسم معلومات الاستخبارات المالية وبناء قدرة الدول الأعضاء على استهداف شبكات تمويل الإرهاب والأنشطة ذات الصلة التي تشكل تهديدات للأمن القومي لأعضاء مركز استهداف الإرهاب. وفي أكتوبر 2017، حدد مركز استهداف التمويل الإرهابي 13 شخصاً وكياناً يعمل على تقديم الدعم للقاعدة في شبه الجزيرة العربية و تنظيم الدولة باليمن.

• **بناء القدرات والمشاركة الثنائية:** تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق مع شركائنا في الخليج لمساعدتهم في متابعة مجموعة واسعة من الإجراءات التكميلية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك تنفيذ التدابير المالية المستهدفة، وتحسين التنظيم والإشراف على القطاعات المالية الخيرية وغير المصرفية وملاحقة الإرهابيين الممولين للقاعدة والتابعين لها. كما تشارك الولايات المتحدة بشكل متعدد الأطراف من خلال مشاركتها في مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ومع القطاع الخاص من خلال الحوار المصرفي الخاص بين الولايات المتحدة والخليج.

• **العمل المشترك وتبادل المعلومات:** تتخذ الولايات المتحدة إجراءات تعاونية مع الشركاء الخليجيين لتعطيل عمليات جمع التبرعات و شبكات الدعم للقاعدة عبر أفغانستان وباكستان والخليج. فعلى سبيل المثال، في 7 أبريل 2015، حددت الولايات المتحدة بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية مؤسسة الفرقان الخيرية للرعاية على أنها مؤسسة قد أُسِّسَت على غرار لجنة الدعم الأفغانية (ASC)، وكذلك جمعية إحياء التراث الديني في الباكستان وأفغانستان (RIHS-Pakistan)، واللذان تم إدراجهما في الأمم المتحدة.

التحسينات التنظيمية

129- ركزت الولايات المتحدة بشكل متزايد، كجزء من جهودها الأوسع لمكافحة الإرهاب بعد 11 سبتمبر، على معالجة نقاط الضعف في الولايات المتحدة والنظام المالي الدولي الذين تم استغلالهم من قبل القاعدة لجمع و نقل الأموال التي استخدمت في هجمات 11 سبتمبر الإرهابية. أولاً وقبل كل شيء، قامت الولايات المتحدة بإنشاء مكتب الإرهاب والاستخبارات المالية (TFI) من أجل تركيز الجهود على مكافحة تمويل الإرهاب وغيره من أشكال التمويل غير المشروع. وإدراكاً منها باستغلال تنظيم القاعدة للمنظمات غير الهادفة للربح، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز التواصل مع المنظمات الخيرية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها لحمايتها مما قد تتعرض له من استغلال من قبل الإرهابيين المرتبطين بالقاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية. وسعت السلطات الأمريكية أيضاً إلى معالجة نقاط الضعف في أنظمة نقل القيمة غير الرسمية (IVTS) من خلال طلب تسجيل مقدمي هذه الخدمات كشركات خدمات مالية MSB والالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى زيادة التنسيق لتحديد مزودي أنظمة نقل القيم غير المرخصين.

7.11.5. نبذة عن منظمة إرهابية مدرجة محلياً، حزب الله

130- تشكلت هذه الجماعة الشيعية الراديكالية في لبنان عام 1982، وهي مستوحاة من الثورة الإيرانية وتعاليم الراحل آية الله الخميني. وتتبع هذه المجموعة التوجيه الديني لخليفة الخميني، المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي. حيث يرتبط حزب الله ارتباطاً وثيقاً بإيران، وغالبًا ما يأتمر بأمرها، ولكنه أيضاً يعمل أحياناً بشكل مستقل. وفي عام 1997، صنفته الولايات المتحدة كمنظمة إرهابية أجنبية. وذلك لدعمه للكثير من الجماعات العنيفة المعادية للغرب، بما في ذلك المنظمات الإرهابية الفلسطينية. ويشمل هذا الدعم توفير الأسلحة والمتفجرات والتدريب والتمويل والإرشاد السري بالإضافة إلى الدعم السياسي الصريح. وفي 31 أكتوبر 2001، وقد تم تصنيف حزب الله على أنه إرهابي عالمي بموجب الأمر التنفيذي (EO.13224) . انظر المعلومات الواردة أدناه حول الإجراءات المستهدفة.

طرق التمويل

131- يتلقى حزب الله معظم تمويله "مئات الملايين" من إيران، فضلاً عن ملايين الدولارات التي يتحصل عليها من شركات و مؤيدين من جميع أنحاء العالم. كما يستخدم حزب الله شبكة عالمية من الشركات والوسطاء لشراء الأسلحة والمعدات، ناهيك عن غسيل الأموال. فعلى سبيل المثال، يقوم أفراد وشركات تابعون لـ "حزب الله" بتسهيل الاستثمار التجاري نيابة عن حزب الله.

132- ركزت الجهود الأمريكية لقطع التمويل عن حزب الله على الإجراءات داخل لبنان من خلال التعاون المكثف مع السلطات والبنوك اللبنانية، وعلى الصعيد العالمي، كان التركيز على وكلاء المشتريات والممولين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق آسيا و الشرق الأوسط. ويتم ذلك من خلال تحديد وفرض عقوبات على الرعاة الإيرانيين لحزب الله، وتمكين إنفاذ القانون لأجل خلق بيئة عمل معادية لحزب الله، وتقييد قدرته على نقل الأموال وتقليص قاعدة إيراداته.

8.11.5. تنفيذ استراتيجية تعطيل تمويل الإرهاب لمواجهة حزب الله

العمل المستهدف

133- باستخدام العقوبات والتدابير المالية والملاحقة الجنائية، استهدفت الولايات المتحدة حزب الله و الأفراد والكيانات التابعة له في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البنية التحتية التنظيمية للحزب والشبكات المالية:

• **تحديد حزب الله:** فرضت الولايات المتحدة لأول مرة عقوبات على حزب الله في عام 1997 من خلال تصنيفه كمؤسسة إرهابية أجنبية، وتابعت ذلك بتحديده منظمة إرهابية بموجب الأمر التنفيذي 13224 في عام 2001، والذي تم على إثره فرض عقوبات مالية على منظمة حزب الله بالكامل. ومع ذلك، فإن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتقييد الشبكات المالية لحزب الله كانت محدودة بسبب حقيقة أن بعض الدول ترفض تحديد منظمة حزب الله بالكامل، وبدلاً عن ذلك، اقتصرت العقوبات على الأطراف المشاركة من حزب الله بشكل مباشر في النشاط الإرهابي. وجمدت السلطات الأمريكية عدة ملايين من الأموال المرتبطة بحزب الله.

•**فرض العقوبات على ممولي حزب الله وداعميه:** منذ عام 2001، استخدمت الولايات المتحدة سلطة التحديد المحلية لفرض عقوبات على أكثر من 100 فرد وكيان مرتبط بحزب الله. وقد شمل ذلك الأفراد والكيانات الموجودة في لبنان، مثل ممول حزب الله ورجل الأعمال المقيم في بيروت، *علي يوسف شرارة*، بالإضافة إلى لجنة الإمام الخميني للإغاثة، فرع لبنان. وبالنظر إلى الانتشار العالمي لحزب الله، قامت الولايات المتحدة بتحديد أنصار حزب الله في أكثر من 20 دولة، بما في ذلك أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية، وفي غرب إفريقيا والشرق الأوسط [17].

17- على سبيل المثال، في نوفمبر 2015 ويوليو 2014، حددت الولايات المتحدة شركة ستارز القابضة الأمريكية والشركات التابعة لها، التي قامت بشراء معدات عسكرية نيابة عن حزب الله، في إطار نظام العقوبات الداخلية. كما حددت الولايات المتحدة بنك صادرات، وهو بنك إيراني قدم عشرات الملايين لحزب الله، وحددت كذلك أكثر من 50 شخص و كيان ذات صلة بإيران، بموجب نظام العقوبات الداخلية.

• **إجراءات مالية أخرى:** من أجل الحيلولة دون وصول حزب الله إلى النظام المالي الدولي، قامت الولايات المتحدة في عام 2011 بتحديد البنك الكندي اللبناني، وفي عام 2013، قامت بتحديد وكالة قاسم رميتي وحلاوي لتبادل العملات باعتبارهما كيانان أساسيان ذوا صلة بغسل الأموال بموجب المادة 311 من قانون الوطنية الأمريكية. وأفضت هذه النتائج العامة إلى اتخاذ إجراءات ضد هذه المؤسسات من قبل الحكومة اللبنانية، وكذلك إغلاق البنك الكندي اللبناني.

• **إجراءات إنفاذ القانون:** قامت سلطات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة بالتحقيق مع عملاء حزب الله ومموليهم في الولايات المتحدة ومحاكمتهم، وقامت كذلك بالتنسيق مع نظيراتها لدعم أعمال التعطيل في الخارج. وقد شمل ذلك مبادرة مشتركة بين السلطـات لاستهداف شبكة الدعم العـالمية التابعة لحزب الله، وكذلك فهم مُكَوَّن الشـؤون التجارية الذي يعمل بمثـابة ذراع لوجستيات ومشتريات وتمويل لحزب الله. إن أحد أهم المبررات التي اعتمد عليها إنفاذ القانون الأمريكي لإعاقة تمويل حزب الله هو الانتهاكات الجنائية للعقوبات الأمريكية [18].

المشاركة العالمية

• **المشاركة الثنائية:** يشارك كبار المسئولين الأمريكيين بانتظام نظراء أجانب لأجل تبادل المعلومات حول أنشطة حزب الله في بلدانهم لكي يتمكنوا من اتخاذ إجراءات بموجب سلطاتهم المحلية وحماية أنظمتهم المالية من نشاطات حزب الله. فعلى سبيل المثال، انخرطت الولايات المتحدة على نطاق واسع مع السلطات المالية اللبنانية لضمان حماية قطاعها المالي من الاستغلال من قبل حزب الله في نشاط إرهابي .

• **مجموعة تنسيق إنفاذ القانون (LECG):** تحت هذه المجموعة، تجمع حكومة الولايات المتحدة سلطات إنفاذ القانون من أفريقيا وأوروبا وجنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية والوسطى في مجموعات تنسيق منتظمة تعمل على مواجهة حزب الله.

• **العمل المشترك:** دعمت السلطات الأمريكية أيضاً العمل المستهدف من قبل نظراء أجانب ضد حزب الله. ففي أكتوبر 2016، أصدرت الولايات المتحدة تحديدات مشتركة مع المملكة العربية السعودية استهدفت من خلالها مُحاسِبين تابعين إلى حزب الله، وكذلك ممول من الولايات المتحدة يدعى *أدهم تباجا*، بالإضافة إلى شركة تباجا العالمية لمواد التنضيف، كما قامت وبشكل منفصل، بتحديد فردين من عملاء حزب الله كانا قد قُبضَ عليهما في السابق في بيرو وتايلند بتهمة التخطيط للقيام بهجمات إرهابية.

التحسينات التنظيمية

134- بموجب أحكام القانون الدولي لمنع تمويل حزب الله عام 2015[19]، تم توسيع صلاحيات السلطات الأمريكية على فرض تدابير مستهدفة، والتى تفرض من خلالها عقوبات ثانوية على أي مؤسسة مالية أجنبية يتم تحديدها على أنها مشاركة في نشاطات مالية كبيرة ذات صلة بحزب الله. ولضمان تنفيذ القانون الدولي لمنع تمويل حزب الله، تعاونت الولايات المتحدة بشكل وثيق مع بنك لبنان المركزي (BDL) والمؤسسات المالية اللبنانية الخاصة. وبعد فترة وجيزة تم إصدار ضوابط تمنع تمويل حزب الله، وأمر البنك المركزي اللبناني جميع المؤسسات المالية اللبنانية بالامتثال للقانون الدولي المتعلق بمنع تمويل حزب الله.

18- على سبيل المثال، في عام 2009، حددت الولايات المتحدة قاسم تاج الدين، وهو رجل أعمال وداعم مالي بارز لحزب الله. بعد ذلك، أعاد تاج الدين هيكلة إمبراطوريته التجارية من أجل تجنب العقوبات الأمريكية ومواصلة إجراء المعاملات مع الكيانات الأمريكية، شمل ذلك إخفاء علاقته مع الشركات التي تدخل إلى النظام المالي الأمريكي. وواصلت السلطات الأمريكية تتبع هذا النشاط المالي، وفي عام 2017، تم اعتقال تاج الدين بتهمة انتهاك العقوبات الأمريكية. ولمزيد من تعزيز التنسيق المشترك بين السلطات لتعطيل تمويل حزب الله، أعلنت الولايات المتحدة مؤخراً عن تشكيل فريق للتحقيق مع الأفراد والشبكات التي تقدم الدعم المالي والمادي لحزب الله.

19- راجع: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/hifpa.pdf

6. الإجراءات ذات الأولوية

135- رغم أنه يتعين على كل بلد أن يتعامل مع التهديدات الإرهابية التي تقع عليه وما يرتبط بها من مخاطر تمويل الإرهاب، فقد تم تحديد ممارسات جيدة يمكن أن يؤدي تنفيذها إلى تحسين القدرات المحلية على تعطيل نشاط تمويل الإرهاب. ومن أجل تحسين فعالية إجراءات التعطيل وحسن توقيتها، ينبغي على السلطات تحديد أفضل الطرق لتنفيذ هذه الممارسات الجيدة في نظامها القضائي الخاص بها. بشكل عام، تندرج هذه الممارسات الجيدة في ثلاث فئات:

التحسينات التنظيمية وفهم المخاطر و إجراءات التعطيل

• **تطوير فهم المخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب والاتفاق على أولويات مكافحة الإرهاب وتمويله ذات المستوى الرفيع:** ينبغي أن تعكس استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب الحقائق القائمة على المخاطر في البلد، وينبغي كذلك أن تغطي مجموعة أدوات للتدابير الوقائية التي تمنع التدفقات المالية إلى الإرهابيين. .

• **إجراء تدريبات منتظمة وموجهة لسلطات القطاعين العام والخاص:** ينبغي أن تتم ممارسة التدريبات والحلقات الدراسية بالتزامن مع الاحتياجات التشغيلية للسلطات، بما يتماشى مع المخاطر المحددة كجزء من عملية التقييم الوطني للمخاطر.

• **بناء الثقة بين قادة الجاليات المهاجرة والمعرضة للخطر في الشتات لتسهيل جمع المعلومات:** يمكن للعلاقات القائمة على الثقة بين أجهزة إنفاذ القانون و الجاليات المهاجرة أن تكون حاسمة في جمع المعلومات للإبلاغ والترتيب لإجراءات تعطيل مستقبلية.

القدرات التحليلية والتنسيق لتعزيز إجراءات التعطيل

• **إتاحة الإفصاح الفوري عن المعلومات:** ينبغي، وقدر الإمكان، إتاحة المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب للسلطات في الوقت المناسب (على قدر الحاجة) وفقاً للمبادئ العامة للقانون المحلي.

• **تعميم تقارير "فلاش" وتحديثات المخاطر في الوقت المناسب:** ينبغي تعميم تقارير "فلاش" وغيرها من التحديثات ذات الصلة بالمخاطر المتعلقة بالإرهاب وتمويله على نحو استباقي إلى السلطات المختصة الأخرى وهيئات القطاع الخاص، مثل المصارف أو مقدمي خدمات نقل الأموال أو القيمة، لتوحيد الوعي بمخاطر تمويل الإرهاب.

• **تجميع الاختصاصات من خلال التحقيقات المشتركة بين السلطات:** إن إنشاء فرق عمل متخصصة وآليات مشتركة بين السلطات على المستوى التشغيلي هي وسيلة مهمة لاكتساب الخبرة الكافية لمكافحة الإرهاب.

تنفيذ إجراءات التعطيل

• **إدراج أفراد وكيانات إرهابية على المستوى المحلي، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الوقت المناسب:** ينبغي على الدول اتخاذ إجراءات لإدراج الأفراد والكيانات المحددة محلياً وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373، والقيام بدور نشط في اقتراح التحديدات والمشاركة في رعايتها على المستوى الدولي من خلال مجلس الأمن.

• **اتخاذ تدابير ميدانية لتعطيل الحركة النقدية:** يجب أن تكون سلطات إنفاذ القانون و الجمارك ودوريات الحدود مجهزة كما ينبغي لتحديد الأموال التي يشتبه بأنها ذات صلة بتمويل الإرهاب والاحتفاظ بها بشكل وقائي.

• **استخدام العقوبات الجنائية، بما في ذلك العقوبات التي ليس لها صلة بتمويل الإرهاب:** قد لا تكون دائماً محاكمة فردٍ بتهمة الإرهاب أو تمويله أكثر الوسائل فعالية لتعطيل نشاط تمويل الإرهاب مع انتقال التهديدات من التخطيط إلى التنفيذ، ففي هذه الحالات، ينبغي متابعة المحاكمة والإدانة فيما يتعلق بالنشاط غير المشروع الآخر، مثل الاتجار بالمخدرات أو بالبشر أو الانتهاكات الضريبية أو غير ذلك من السلوكيات غير القانونية.

• **تعزيز مراقبة الحدود وتعزيز الموارد في موانئ الدخول و الخروج:** ينبغي إتاحة الموارد الكافية لمنع الإرهابيين والمتعاطفين مع الإرهابيين والممولين من إدخال أو إخراج الأموال من أو إلى مناطق النزاع، وكذلك منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وغيرهم من نقل الأموال من خلال المطارات والمنافذ الأخرى.

7. ملاحظات ختامية

136- يبين هذا التقرير استراتيجيات تعطيل تمويل الإرهاب التي ينبغي على السلطات أخذها بعين الاعتبار، ولا سيما سلطات إنفاذ القانون ووحدات الاستخبارات المالية وغيرها من السلطات المختصة وذلك لتحسين الاستجابة وكذلك لتعزيز فعالية التدابير الوقائية. كما يقدم هذا التقرير رؤى حول كيفية تطوير استراتيجيات لتحديد الأولويات بفعالية لأجل مكافحة نشاط تمويل الإرهاب باستخدام جميع الموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تمت تغطية قائمة غير حصرية للتدابير الوقائية والتشغيلية، فضلاً عن التعديلات التنظيمية والتشريعية.

137- بشكل عام، يسلط هذا التقرير الضوء على أهمية تنسيق إجراءات التعطيل بين السلطات الرئيسية. إذ يُغَطِّي من خلال سرده العديد من الأساليب والأدوات ذات الأهمية في موضوعه، كاستخدام وسائل و أدوات تكنولوجيا المعلومات المتقدمة وقواعد البيانات المشتركة بين السلطات لتحسين القدرات التحليلية، فضلاً عن اتخاذ تدابير عملية ملموسة، مثل: تعزيز تقنيات مراقبة الحدود، العقوبات المالية المستهدفة، تجميد الأصول والحسابات، التنصت على الاتصالات، ضبط ومصادرة الأموال، التعطيل المادي لحركة النقد، العقوبات الجنائية، العمليات العسكرية المستهدفة. كما وضح هذا التقرير أهمية تقارير "فلاش" والإفصاح الفوري عن المعلومات في تعزيز هذه القدرات، من خلال زيادة الوعي بالتهديدات في الوقت المناسب. يعتبر هذا النظام ضرورة للرصد المستمر، بما في ذلك تقييمات مخاطر تمويل الإرهاب التي يتم تحديثها بانتظام وكذلك التقييمات الوطنية للمخاطر، بالإضافة إلى تدريب كل من مسؤولي القطاع العام والخاص.

138- ينبغي أن يسعى صانعو السياسات إلى ضمان توافر أدوات التعطيل الفعالة واستخدامها من جانب السلطات التنفيذية من أجل:

- تعطيل مصادر التمويل ومخازن القيمة .
- تجميد أصول الإرهابيين وأولئك الذين يدعمونهم .
- تقييد الوصول إلى النظام المالي الدولي .
- حماية المؤسسات الخيرية الشرعية من التعرض للاستغلال من قبل الإرهابيين .
- منع حركة أصول الإرهابيين من خلال شبكات مالية بديلة .

139. كما هو موضح في القسم الخامس، فإن استخدام مجموعة أدوات التعطيل هذه من أجل تحقيق الأهداف المرجوة سوف يعتمد بشكل كبير على طبيعة التهديد الإرهابي والمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب التي تواجه كل ولاية قضائية. حيث ستواجه الولايات القضائية والمناطق المختلفة تحديات مختلفة، وينبغي أن تكون السلطات مستعدة لتكييف ردودها تبعاً لذلك الاختلاف من أجل تعطيل نشاط تمويل الإرهاب بفاعلية.